وزارة التعليـم العالي و البحث العلمي

جامعـة محمد الصديق بن يحي

كليـة الحقوق

قسـم العلـوم السيـاسيـة

نظريات التكامل و الاندماج

محاضرات موجّهة لطلبة السنة الثالثة، تخصّص علاقات دولية، السداسي الخامس

مطبوعة جامعيـة لتحضيـر التأهيـل الجامعـي

إعـداد الدكتـورة:

زراوليـة فـوزيـة

لجنـة الخبـراء:

الرقم	الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	الجامعة
01	د. فـول مراد	أستاذ محاضـر	جامعة الجزائر "3"
02	د. عتامنة رشيد	أستاذ محاضـر	جامعة جيجل
03	د. حموم فريدة	أستاذة محاضرة	جامعة جيجل

«السنة الجامعية: (2017-2018)»

المحـاور الأسـاسيـة:

المحـاضـرة الأولى: التكامل: دراسة في المفاهيم و التصنيفات

المحاضرة الثانيــة: النظريــة الفديراليــة

المحاضرة الرابـعة: النظريــة الوظيفيــة التقليديــة

المحاضرة الخامسة: النظريــة الوظيفيــة الجديدة و الوظيفيــة الجديدة–الجديدة

المحاضرة السادسة: منظـور الاعتماد المتبادل

المحاضرة السابعة:المقاربــة الاتصــاليــة

المحاضرة الثامنة: المقاربة مابين الحكومية الليبيراليـة

مقدمة:

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، شهدنا تناميا ملحوظا للتجارب التكاملية في العالم، سواء بين الدول المتقدّمة أو الدول النامية. وقد كان النجاح و الانتشار الذي حقّقه الاتحاد الأوروبي في سنوات التسعينات دافعا وحافزا قوياّ للمبادرة بالعديد من التجارب التكاملية الإقليمية في جميع المجالات: الاقتصادي، السياسي، والدفاع. بالرغم أنّ البعض منها قد عرف تراجعا بسبب حالات اللااستقرار السياسي و الأزمات الاقتصادية التي أفرزتها النماذج التنموية المطروحة من طرف الحكومات، إلاّ أنها عادت من جديد بعد الحرب الباردة، حتى تعيد النظر في البنية الوظيفية و الأهداف المسطّرة.

جميع التجارب التكاملية هي وليدة مبادرات أكاديمية واسعة، والتي تنظِّر للفكر الأمني و مناهج تحقيق التعاون الاقتصادي. لكن هذا التنظير لفكرة التكامل والاتحاد ليس حديثا، بل يرتبط بتطوّر الفكر الفلسفي الليبيرالي، وكذا أفكار المدرسة القانونية بعد الحرب العالمية الأولى. وقد مثّلت حروب الدول القومية و الصراع من أجل الحدود دافعا أساسيا لهذا الطرح التكاملي، فقد اعتقد العديد من المفكرين أنّ الوحدة هي السبيل الوحيد من أجل تحقيق السّلم و احتواء النزعات العدوانية، أو الحروب الدولية الشاملة، مثل الحرب العالمية الأولى و الحرب العالمية الثانية، والتي كانت بمثابة الإنذار للديمقراطيات الغربية بضرورة تعزيز السياسات التعاونية و الحلول التوافقية.

خلال هذه المرحلة، ازدهر حقل الدراسات التكاملية في العلاقات الدولية بشكل غير معهود، وبرزت لنا تيارات فكرية متباينة، مثل: النظرية الفديرالية، النظرية الوظيفية التقليدية، النظرية الوظيفية الجديدة، النظرية الوظيفية الجديدة_الجديدة، المقاربة الاتصالية للتكامل الدولي، منظور الاعتماد المتبادل، المقاربة مابين الحكومية الليبيرالية. من خلال هذه المطبوعة، نحاول مناقشة أهم نظريات التكامل و الاندماج السابقة بالتفصيل، علما أنّ نظريات التكامل و الاندماج هي مقياس أساسي يدرّس لطلبة السنة الثالثة، علاقات دولية. وسوف نحاول تسليط الضوء على أهم المسلمات و المرتكزات الفلسفية لكل نظرية أو مقاربة بالتفصيل.

المحاضرة الأولـــى: التكامل و الاندماج: الإطـــار المفاهيـــمي و التصنيـــفات

مقدمة

قادت التحولات البنيوية و الوظيفية التي عرفتها القارة الأوروبية منذ حلول القرن الماضي إلى إعادة النظر في منظورات الأمن الجماعي و حتى المقاربات الليبيرالية التقليدية من أجل التعاون بين الدول. إذ ساهمت التحديات الجديدة، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية، بتطوّر الفكر التكاملي بشكل ملحوظ: فمع بداية عقد الستينات، لمسنا ذلك الاتساع للأدبيات المهتمّة بالفكر التعاوني و التكاملي، سواء تعلّق الأمر بكتّاب النزعة التدخليّة *Iterventionist* أمثال بيلا بالاسا *Balassa Bela*، أو منظّري المدرسة البنيوية أمثال: شارلز كيندلبرجر *Charles Kindleberger*، ألفريد مارشال Alfred *Marchal*، غونار ميردال *Gunnar Myrdal*، فرنسوا بيرو *Françoise Perroux*. فكلّهم قد أثبتوا أنّ الفكر التكاملي و التعاوني لم يصبح منحصرا في نظرية الاتحاد الجمركي، ولكن لا بدّ من الاهتمام بالأبعاد الاجتماعية للمسارات التكاملية.

1- الإطار المفاهيمي للتكامل:

قبل التطرّق لنظريات التكامل و الاندماج، لا بد أن الإطار المفاهيمي لهذه الظاهرة و استخداماته الواسعة. وظّف مصطلح التكامل Integration في العديد من الأدبيات المعنية بتحليل الظواهر الاقتصادية أو السياسية، وحتى في تحليلات السياسية الخارجية، لكن، لم يفصّل الباحثون في تعريف دقيق أو متّفق عليه، وغياب الإجماع يرتبط أساسا بتعقيد الظاهرة التكاملية و تعدّد أبعادها. إذ لغاية يومنا هذا، مازال الجدل قائما حول طبيعة المسار التكاملي، هل هو مسار Process أم حالة State، حتى أنه في بعض الحالات يتم استبدال مصطلح التكامل بالعديد من المصطلحات الأخرى، والتي تعكس لنا سياسات تعاونية بين الدول، سواءا في المجال الأمني، السياسي، أو الاقتصادي. والتوظيف الموسّع، والمبهم، وغير الدقيق للتكامل، واستبداله بمرادفات أخرى تصف ظواهر مختلفة، يضاعف من صعوبة مهمّة المحلّل السياسي في العلاقات الدولية، إذ لا يمكن الفصل بين السوق المشتركة، الاتحاد

الجمركي، أو التكامل الدولي، فهل هي مراحل أوليّة من مسار التكامل الدولي، أو ضرورة حتمية لتشكيل أي تكامل دولي؟ هل السياسات الدفاعية الجديدة، مثل منظمة القيادة الإفريقية تعكس التكامل الدولي أو مجرّد سياسات تعاونية؟

عندما يوظّف مصطلح التكامل الدولي *International Integration* في أدبيات العلوم السياسية، غالبا ما يراد به التكامل الإقليمي *Regional Integration*، لدرجة أنه قد اشتقت منه مفاهيم متقاربة، مثل: الأقلمة *Regionalism*، إضفاء الطابع الإقليمي *Regionalisation*، فما الفرق بين هذه المصطلحات الثلاثة ؟

- الإقليمية تشير لمسار تنموي في منطقة جغرافية معيّنة. أما في حقل العلاقات الدولية، فإنّ الإقليمية هي شكل من أشكال التعاون المؤسساتي بين دولتين أو أكثر، وأحيانا تشير إلى بناء سياسي يتم قيادته من طرف مجموعة من الدول، والهدف الأساسي من الإقليمية هو تنظيم العلاقات بين الدول و ترقية التعاون المتعدّد الأبعاد.[1]
- إضفاء الطابع الإقليمي: هي عبارة عن دينامكية التكامل الإقليمي،كما يعتبرها بعض الباحثين أنها مركزة Centralization للتدفّقات الاقتصادية في فضاء جغرافي معيّن[2].
- التكامل الإقليمي: منذ سنة 1980، استبدلت منظمة التجارة العالمية مصطلح الإقليمية بالتكامل الإقليمي للإشارة إلى أيّ شكل من أشكال الترتيبات المؤسساتية الهادفة لتحرير أو تسهيل التجارة.[3]

بالرغم من أنّ المنظمات الدولية تحاول جاهدة تقديم تعريف شامل للتكامل الإقليمي، إلاّ أنه من الصعب جدّا تحديد تعريف دقيق. إذ من أهم المآزق النظرية للفكر التكاملي هي الغموض المفاهيمي، أو صعوبة الفصل في مفهوم التكامل بين مختلف المدارس الفكرية. هذا الإبهام و الغموض يعود لمجموعة من العوامل: في المقام الأول، دراسة التكامل الإقليمي يقتضي العودة إلى الحقول المعرفية

[1]- Figuière C and L Guilhot, "Caractériser les processus régionaux, les apports d'une approche en termes de coordination," *monde en développement*, no. 135 (2006), p, 26.
[2] - Andrea Bonilla Bolanos, "A Step Further in the Theory of Regional Integration: a look at the UNASUR's integration strategy," working paper GATE 2016-2017, May 2016, p, 03.
[3] - Ibidem.

المختلفة، مثل: الاقتصاد، علم السياسة، علم الاجتماع، والعلاقات الدولية، ففي بعض الحالات، يستخدم "التكامل الإقليمي"، التكامل الاقتصادي"، "التكامل الاقتصادي الاقليمي" للدّلالة على نفس الظاهرة.[1]

من جهة أخرى، جميع التجارب التكاملية الإقليمية في أروبا، إفريقيا، أمريكا، وآسيا مازالت تعرف تطوّرات، تقدّم و انحسار، ولم تحقّق أي واحدة فيها التكامل الشامل، لهذا فإنّ بناء النظرية و تحديد الإطار المفاهيمي خاضع للتغيّر ومازال قيد البحث و الدراسة. الأكثر من ذلك، فإنّ التاريخ يؤكد أنّ حوافز الدول من أجل تشكيل التكامل الإقليمي متمايزة و مختلفة، حتى أنّ هناك فرق كبير بين الدول المتقدّمة و الدول النامية. فمنذ 1960، تبنّت دول ما بعد الاستقلال في كل من إفريقيا و أمريكا اللاتينية، وآسيا التكامل الإقليمي كاستراتيجة تنموية، أي هو وسيلة في إطار استراتيجية تنموية إقليمية، والذي كان في صيغة التكامل من خلال السوق و التكامل المركّب. في حين، لو نظرنا إلى التجربة التكاملية الأوروبية، نجد أنّ حوافز و خلفيات التكامل، وحتى المقاربات مختلفة كليا عن نظيراتها في الدول النامية، لا ننفي أنّ التكامل الإقليمي هو استراتيجية تنموية في أروبا أيضا، ولكن مرتبطة بالدافع الأمني و ليس بتحديث البنية الاقتصادية.[2]

لكن، هذا الإبهام و الغموض على المستوى المفاهيمي لا يمنعنا من تقديم بعض التعاريف للتكامل.

- **لغويا**: من الناحية اللغوية الصرفة، فإنّ أصل كلمة التكامل هو: َ كملَ وقد جاء في الصحاح تحت هذا الأصل. الكمال: التمام، و فيه ثلاث "حالات "، َ كملَ وَ كملَ وَ كملَ. والتكميل والإكمال: الإتمام. ومن الواضح أنّ الفعل الخماسي "تكامل" على وزن تفاعل الذي يمثّل أهمية مباشرة لموضوع الدراسة، يشير إلى اجتماع واقتراب أجزاء شيء ما إلى بعضها البعض، نحو الكمال والتمام في إطار الكل الذي يجمع بين هذه الأجزاء.[3]

فكلمة التكامل في اللغة معناها وضع الجزأين بجانب بعضهما البعض فيصبحان وحدة واحدة، وإذا قلنا أنّ هذين العاملين متكاملين، وكان كلّ منهما يقوم بعملية إنتاجية معينة فإنّ مجهود العامل الأول

[1]- Andrea Bonilla Bolanos, *op. Cit*., p, 03

[2] - *Ibid*., p, 04

[3]- إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية* (بيروت: دار العلم للملايين، 1987 ، ط.4)، ص 1813.

يكون غير ذي موضوع بدون مجهود العامل الثاني.[1] فمعنى التكامل ينطوي على تلازم، وتقابل، وتبادل بين العناصر المشمولة بفعله، أي أنها تشترك معا في الفعل وأنه لا يمكن أن يعمل أو يوجد أحدها بدون العناصر الأخرى.[2]

وتجدر الإشارة إلى تعدّد مصطلحات التكامل ذاتها، ففي اللغة العربية تستخدم هذه الكلمة بالتبادل مع كلمة الإندماج دون تمييز محدّد، وأحيانا يستعملان معا جنبا إلى جنب، حيث أنّ الإندماج يشير عادة لدرجات أعلى و حالات أكثر نضجا للتكامل بما في ذلك الإتحاد أو الوحدة الكاملة، وأحيانا تضاف كلمة الإندماج لإضفاء مزيد من القوة، كأن يقال وحدة إندماجية.

- **التعريف الإجرائي**: يرى ليون ليندبرغ *Leon Lindberg* أنّ "التكامل هو عبارة عن عملية، حيث تجد الدول نفسها عاجزة عن إدارة شؤونها الخارجية أو شؤونها الداخلية الرئيسية بإستقلالية عن بعضها البعض، وتسعى بدلا من ذلك لإتخاذ قرارات مشتركة في هذه الشؤون أو تفوّض أمرها فيها لمؤسسة جديدة".[3] أما أميتاي أتزيوني *Amtai Atzioni* يعتبر أنّ التكامل هو تلك الحالة التي ترمي إلى تحقيق التوحيد السياسي الذي يلي التكامل.[4] في حين، يعتبر كارل دويتش *Karl Deutsch* التكامل عملية و حالة، فهو ينظر إليه كعملية قد يؤدي إلى التكامل السياسي، وكحالة عندما يتوفّر شرط أساسي ألا و هو الثقة المتبادلة بين الحاكم و المحكوم، داخل كل وحدة سياسية طرفا في التكامل، مما يترتب عن ذلك تحقيق الإستقرار و الأمن و السلم.[5]

حسب إرنست هاس، فإنّ التكامل هو ذلك المسار الذي تقوم فيه الفواعل المنتمية إلى الدول بنقل الولاءات، التوقّعات، والنشاطات السياسية إلى مركز جديد، بحيث يمتلك هذا المركز المؤسسات و

---

[1]– صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، *النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية*(بيروت: دار النهضة العربية، 1983)، ص، 418.

[2]– علي القزويني، *التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة*(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004) ، ص، 36.

[3]– جيمس دوريتي، روبرت بالستغراف، *النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*. (تر: وليد عبد الحي).(بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة و التوزيع، 1985) ، ص، 272.

[4]- عبد الناصر جندلي، *التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*(الجزائر: دار الخلدونية، 2007) ، ص، 248.

[5]– مرجع سابق. ص، 240.

السلطة على الدول القومية. إنّ الغاية النهائية لمسار التكامل، حسب هاس، هي جماعة سياسية جديدة، والتي سوف تفرض نفسها على الوحدات السياسية التي كانت متواجدة مسبقا.[1]

2- أنماط التكامل:

توجد عدّة أنماط من التكاملات الدولية، ويمكن تقسيمها حسب الميادين، إذ هناك التكامل في المجال الاقتصادي، المجال السياسي، المجال الأمني و سياسات الدفاع، والمجال الاجتماعي:

أولا: التكامل الاقتصادي الاقليمي:

حسب بيلا بلاسا فإنّ التكامل الاقتصادي الإقليمي هو مسار و حالة من الشؤون *State of Affairs*، فهو مسار يتضمن مجموعة من التدابير و الإجراءات المصمّمة من أجل تقليص التمييز بين الوحدات الاقتصادية التي تنتمي إلى دول مختلفة. وهي حالة شؤون تعبّر عن غياب أنماط التمييز المختلفة بين الاقتصادات الوطنية. ويميّز سوران دوسنرودي بين أربعة مراحل للتكامل الاقتصادي الإقليمي، وهي:

- منطقة التجارة الحرة *Free Trade Zone* حيث يتمّ إزالة الرسوم و الحصص بين الدول الأعضاء، لكن نظام التعريفات و الحصص مع الدول غير الأعضاء يبقى قائما.
- الاتحاد الجمركي *Custom Union*، وهي منطقة تجارة حرة تتبنّى نظام حصص و تعريفات جمركية مشتركة مع الدول غير الأعضاء.
- السوق المشتركة *Common Marke*t ، وهي اتحاد جمركي يرفع الحواجز غير الجمركية المفروضة في التجارة، كما يرفع القيود عن حركة الأفراد و السلع.
- الاتحاد الاقتصادي Economic Union ، حيث تلجأ الدول الأعضاء إلى تنسيق السياسات الاقتصادية الوطنية، بهدف تجاوز الفوارق و التفاوتات الناجمة عن ذلك الاختلاف الناجم عن تباين السياسات الاقتصادية.

[1]- Ernest Haas, *The Uniting of Europe: political, social, and economic forces 1950-1957* (Great Britain: University of Notre dame Press, 1958), p, 16.

- التكامل الاقتصادي الكلّي، حيث يتم توحيد السياسات النقدية، والجبائية، والاجتماعية، وتشكيل هيئة فوق–قومية تكون قراراتها ملزمة للدول الأعضاء[1].

لقد كانت هذه المراحل موضوع نقاشات موسّعة بين باحثين في الأوساط الأكاديمية، أمثال: ماندال Mundell [2]، كينين *Kenen*،[3]ماكيمون *Mckimmon*،[4] وفاينر *Viner*.[5] إذ ناقش فينر بإسهاب شروط و خصائص الاتحاد الجمركي في عقد الستينات، حتّى تحوّلت دراسته و مسلماته التي وضعها إلى نظرية الاتحاد الجمركي. لكنّ مقاربة فينر هي مقاربة تجارية بحتة تركّز على دراسة الحواجز التجارية بالدرجة الأولى، كما أنها ترتبط بشكل وثيق بأدبيات الاتفاقيات التجارية الإقليمية. لكن، دراسة بالاسا حول التكامل الإقليمي تُعنى بالمسائل السياسية و الاجتماعية أيضا، حيث اهتم هذا الأخير بسياسات الرفاه للدول الأعضاء، كما أنّه طرح تساؤلات حول احتمالات أن يقود الاتحاد أو السوق المشتركة إلى مستويات أعلى من التنسيق البيني أو إلى تنسيق المؤسسات و السياسات فوق القومية.[6]

ثانيا: التكامل السياسي: التكامل السياسي هو جزء من مسار التكامل الدولي، أين يتم توحيد مجموعة من الأمم المختلفة من دون اللجوء إلى العنف. يعتقد ليندبرغ أنّ الدول تجتمع مع بعضها البعض لمجموعة من الأسباب: أولا، الإحساس بالصداقة المتبادلة و الثقة (جماعة اجتماعية *Social Community*)، ثانيا، لأنها تتوقع بأنّ المشاكل المشتركة سوف يتم حلها من دون اللجوء للعنف (جماعة آمنة *Secure Community*)، ثالثا: تكاثف المبادلات الاقتصادية و الانتقال

---

[1]- Soren Dosenrode, "Federalism Theory and Neo-functionalism: Elements for an Analytical Framework," *working paper*, vol. 02, issue. 03, Centro Studis Ulfederalismo, 2010, Italy, p, 06.

[2]- انظر:

Mundell, Robert, Alexander. "A Theory of Optimum Currency Areas," *The American Economic Review*, vol. 56, no. 04, (1961).

[3]- انظر:

Paul Kenen, *The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).

[4]- انظر:

McKinnon, Ronald, "Optimum Currency Areas," *The American Economic Review*, vol.53, no.4 (1963).

[5] - Viner, Jacob, *The Custom Unions Issue* (New York: Palgrave, 1950).

[6] - Soren Dosenrode, *op. Cit*., p, 06

الحر، وأخيرا للعوامل التجارية.[1] والتكامل السياسي لا يتحقّق إلا إذا كانت الروابط المحرّكة للتكامل الإقليمي هي نتاج المشاركة المشتركة في عملية صناعة القرار، وبهذا يمكن تعريف التكامل السياسي الإقليمي على أنه تطوّر نسق صناعة قرار جماعي و مشترك بين الدول، تتنازل فيه الدول عن جزء من سيادتها و استقلاليتها في عملية صناعة القرار بهدف خلق و استخدام الموارد المشتركة المخصّصة لتحقيق الصالح العام.[2]

إنّ تحقيق التكامل السياسي الإقليمي من محاور النقاش في مؤسسات الاتحاد الأوروبي، فقد أدركت الهيئات الأوروبية منذ تشكيل فضاء اليورو أنه لا يمكن تحسين النظام النقدي و الحفاظ على استمراريته من دون وحدة سياسية أو تنسيق سياسي. وبالتالي، فإنّ العلاقة بين التكامل الإقليمي السياسي و التكامل الاقتصادي الإقليمي مهمّة جدّا، ولقد أكّد على هذه الأهمية العديد من المنظرين و الباحثين حتى قبل مأسسة التجربة الأوروبية، أمثال: فريديريك ليست *Frederick List* (1941)، وفيلفريدو باريتو *Vilfrido Pareto* (1889) أمام كونغرس السلام بروما.[3]

وفي هذا الصدد، يشير رودريك *Rodrick* أنه من الصعب تحقيق المواءمة بين الأسواق الدولية إذا كانت سياسات الدول تابعة للمتغيرات و العوامل المحلية، إذ يؤكد أنّ نجاح التكامل الاقتصادي الإقليمي مرهون بعدم تقييد أسواق السلع و الخدمات، وبطبيعة السلطات القضائية و السياسية الوطنية، فالعوامل السياسية و الحوكمة الإقليمية ضرورية من أجل تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي.[4] وبهدف توضيح أثر العوامل السياسية على مسار التكامل الاقتصادي، قدّم كل من بيار جاكي *Pierre Jacquets*، وجاين بيساني فيري Jean-*Pesani-Ferry* مخططّا يوضّح المتغيرات المتحكّمة في نجاح التكامل، إذ أشارا الباحثان أنّ النظام الاقتصادي لا بد أن يكون مرتكزا على بعدين أساسيين، وهما: التكامل و التضامن. فالبعد الأول يرمز إلى ضرورة تأسيس لعبة أو نظام على قواعد مستقرة، والثاني، يشير لوجود أهداف اقتصادية و غير اقتصادية مشتركة. وبناءا على هاذين

[1]-Leon Lindberg, "Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivariate Measurement," *International Organization*, vol.24, no.04, (1970), p, 654.
[2]- Ibidem.
[3] - Andrea Bonilla Bolanos, *op. Cit*., p, 17.
[4] - Dani Rodrik, "How Far Will International Economic Integration Go?," *Journal of Economic perspectives*, vol.14, no.01 (2000).

البعدين، يمكن استخلاص النماذج التعاونية، منها الحديث و منها التقليدي، مثل: التعاون الممأسس *Institutionalised Cooperation*، الحكومة الإقليمية الفديرالية، شبكة السلطات المستقلة *The Network of Independent Authorities* أو التعاون على المستوى المؤسسي (مثل المجلس الحاكم للبنك المركزي الأوروبي)، قانون خارج إطار الدولة *A Law Outside the Framework of the State* مثل هياكل حلّ النزاعات التابعة لمنظمة التجارة العالمية. ومن خلال هذين البعدين أيضا، قاما الباحثان بتحديد مجموعة من الحالات التي يمكن أن نشهدها، وهي كمايلي:

- ✓ حالة مستويات عالية من التضامن و مستويات متدنيّة من التكامل نشهد فيها ظاهرة الدولنة *Internationalism* أو إضفاء طابع دولاتي على العديد من النشاطات و القطاعات، في ميادين شتى؛
- ✓ حالة مستويات عالية من التضامن ومستويات عالية من التكامل، من الممكن أن نشهد قيام الفديراليات الإقليمية *Regional Federalism*؛
- ✓ حالة مستويات عالية من التكامل و مستويات متدنيّة من التضامن، قد تبرز لنا نزعة الهيمنة، أي هناك احتضان دولي لفكرة التكامل، ولكن فكرة الجماعة الإقليمية *Regional Community* مرفوضة بشكل مطلق؛
- ✓ حالة مستويات متدنيّة من التضامن ومستويات متدنيّة من التكامل تطغى فكرة الدولة القومية.[1]

ثالثا: التكامل المادي/الفيزيائي: هو توفير البنى التحتية و الخدمات بشكل منسّق، مثل: بناء و توسيع الحلقات الاتصالية على المستوى الإقليمي، بين دولتين أو أكثر، من خلال ربط شبكة الطاقة، الاتصالات، المواصلات على المستوى الإقليمي. يساعد التكامل المادّي على رفع مستويات الاعتماد المتبادل الاقتصادي الإقليمي و يعمّم العديد من الديناميكيات الاقتصادية، على سبيل المثال، الاستثمار في البنى التحتية الوطنية لا يقود لآثار ايجابية على مستوى الانتاجية و النمو

[1] - Jean Pierre Jacquet and Al, "Gouvernance mondiale," *Discussion paper*, Conseil Française d'Analyse Economique, (2002), p, 25.

الاقتصادي فقط، ولكن ينعكس إيجابا على فوائد التكامل الاقتصادي أيضا. فالاستثمارات الحكومية من أجل تحسين وتوسيع الاتصالات و المواصلات قد تساعد على تقليص تكاليف التجارة و تسهّل النشاطات التجارية، أي أنّ الانتشار على مستوى البنية التحتية يسمح بازدهار التجارة سواءا داخل الدول، أو عبر الحدود الإقليمية.[1] وقد حظي موضوع انتشار البنى التحتية ، وخاصة في قطاع النقل، باهتمام العديد من الباحثين، أمثال: ماشان *Manchin* و فرنسوا *François*،[2] وشيفرد *Shefred* و ويلسن *Wilson* .[3]

رابعا: التكامل الأمنـــي: في بعض الحالات من الصعب التمييز بين التكامل الأمني و التكامل السياسي، وذلك بسبب تداخل الأهداف والآليات. ففي أغلب الحالات تكون الدوافع الأمنية و الدفاع عن المصالح المشتركة أو الحدود الإقليمية من الأسباب الرئيسية لقيام التكاملات الأمنية ذات الطابع الدفاعي. ضف لذلك، أنّه في بعض الحالات، يصعب الفصل، هل هي سياسة تعاونية جماعية أم مسار تكاملي، ومن أجل التحقيق في هذا الأمر لا بد من دراسة كل منظمة تكامل إقليمي على حدى وتسليط الضوء على مؤسساتها و هياكلها، وآلياتها.

على المستوى الدولي، يعتبر حلف الناتو من أهم التجارب التكاملية على المستوى الدفاعي، والذي يضم العديد من الفروع التابعة له في جميع مناطق العالم، فهو هيئة ذات طابع دولي. أما على المستوى الإقليمي، يمكن الاستدلال بمنظمة منطقة السلام و التعاون في جنوب الأطلسي، والتي تأسّست في 1986، بمبادرة من 24 دولة، ثلاثة دول من أمريكا اللاتينية والباقي من إفريقيا. وقد كان الهدف الأساسي للمنظّمة هو الحفاظ على منطقة جنوب الأطلسي خالية من أسلحة الدمار الشامل، وكذا منع التدخّلات الأجنبية تحت حجة مواجهة التهديدات الأمنية. بالرغم من أنّ المنظمة قد عرفت

---

[1]- انظر:

Spiros Bougheas and AL., "Infrastructure, transport costs and trade," *Journal of International Economics*, no.47 (1999).

[2]- انظر:

Joseph Francois and Miriam Manchin, "Institutions, Infrastructure, and Trade," *World Development*, vol.46, no.1 (2009).

[3]- انظر:

Ben Shepherd and John. S. Wilson, "Road Infrastructure in Europe and Central Asia: Does Network Quality Act Trade?," *Working Paper*, no.4104, World Bank - Development Research Group (DECRG), (2006).

ركودا نوعيا خلال عقد التسعينات بسبب أزمة المديونية، انتشار الحروب الأهلية و النزاعات المسلّحة، وكذا حالات اللااستقرار الاجتماعي الذي خلّفته مرحلة الانتقال الديمقراطي في كل من البرازيل و الأرجنتين. ولكن، بعد 2003، انتعشت بشكل ملحوظ و ضمت أعضاءا جددا إليها.

خلاصة:

إنّ صياغة تعريف دقيق للتكامل، يبقى مهمة صعبة، ليس بسبب اختلاف التوجّهات الأكاديمية و الأيديولوجية للباحثين، لكن أيضا، بسبب التذبذبات و التغيّرات التي تشهدها التجارب التكاملية عبر العالم. إلى جانب تباين المسارات التكاملية بين الدول النامية و الدول المتقدّمة، بسبب اختلاف أسس و ديناميكيات بناء الدولة القومية في كل منهما. مع ذلك، يمكن اعتبار أنّ التكامل الدولي هو ذلك المسار الذي يقتضي بالضرورة سياسات تعاونية و تنسيقية مكثّفة بين الفواعل الدولاتية و الفواعل غير الدولاتية، في جميع المجالات، الأمنية، والسياسية، والاقتصادية، والثقافية، والاجتماعية. هذا التعاون، قد يكون على المستوى الإقليمي المحدود، مثل الاتحاد الأوروبي، أو قد يتّسع ليشمل بعدا جغرافيا أوسع.

المحاضرة الثانيـــة: النظريـــة الفديـــراليـــة

مقدمة:

تعتبر النظرية الفديرالية أو النظرية الدستورية من ضمن الإسهامات الأولى في الفكر التكاملي، ولقد ارتبطت هذه النظرية بالتحليل القانوني الذي عرف تطورا ملحوظا، وخاصة بعد الحرب العالمية الأولى. فقد كان علماء القانون متأثّرين بتقدّم نماذج التحليل في الحقول المعرفية التجريبية، الأمر الذي دفعهم للبحث عن سبل جديدة من أجل نقل الفكر السياسي من القالب الفلسفي إلى القالب العلمي. ولا ننسى أنّ تطور العلوم السياسية في الأوساط الأكاديمية الأمريكية و البريطانية كان له مكانة معتبرة في انتشار النظرية الفديرالية، حيث تأثّر العديد من المفكّرين بالتجربة الأمريكية، وكانوا يرون فيها الحل المناسب من أجل احتواء النزاعات البينية في أوروبا الغربية، وتحقيق السلام الدولي. من خلال هذه المحاضرة، سوف نحاول تسليط الضوء على النظرية الفديرالية في الفكر التكاملي عبر تناول العناصر التالية: تعريف الفديرالية، المدارس الأساسية للنظرية الفديرالية.

1- تعريف الفديرالية:

من الناحية اللغوية، اشتق مصطلح الفديرالية من الكلمة اللاتينية *Foedus* والتي تعني التحالف، الميثاق، و الاتفاق الجماعي والطوعي، هذا الاتفاق يُبنى على الثقة المتبادلة و يجب أن يكون مستمرا عبر الزمن.[1] أما من الناحية النظرية، فهي تلك المقاربة المعيارية الأيديولوجية والتي توضّح أسس بناء الدولة الفديرالية، أو بتعبير مايكل بورغاس *Micheal Burgess*، هي تنظيم ذو بعد أيديولوجي و فلسفي يحدّد لنا نمط ترتيب العلاقات الانسانية و القيادة الشاملة.[2] أما النظرية الفديرالية، فهي تلك التي تحاول شرح كيفية بناء الفديراليات، وطريقة تنظيمها، ونمط عملها.

حسب دانيال إلازور *Daniel Elazur*، الفديرالية من أهم أنماط التنظيم الدولي في العلاقات الدولية، وترتكز على عاملين أساسيين، وهما: الحكم الذاتي و الحكم المشترك.[3] فما يميّز الدول

[1]- Soren Dosenrode, *op.Cit*.,p, 10.
[2]- Micheal Burgess, *Federalism and European Union : the building of Europe, (1950-2000)*, (London: Routledge, 2000), p, 27.
[3] - Daniel Eluzar, *Exploring Federalism*, (USA: the University of Alabama Press, 1987),p, 05.

الفديرالية عن الدولة القومية، هو وجود مستويين من الحكم: من جهة، يتضمّن الاتحاد مجموعة من الدول التي تمتلك حكوماتها الخاصة، ومن جهة أخرى، نجد الحكومة الفديرالية، لكن هذه الأخيرة ليست مركزية، لأنّ العديد من القواعد التنظيمية و الضوابط لا تخضع لها و لا تتدخّل فيها، لكن هامش صلاحيات الحكومة الفديرالية تابع أساسا لنوع الفديرالية في حدّ ذاتها.

أما بريستون كينغ *King Preston* يرى أنّ الفديرالية هي اتفاق مؤسساتي يأخذ شكل الدولة القومية، ولكن يتمايز عن باقي الدول في طبيعة التنظيم الدستوري وتوزيع الصلاحيات بين الأقاليم.[1] في حين، يعتقد بورغاس أنّ الفديرالية هي واقع ملموس و نمط تنظيمي خاص يشمل هياكل، مؤسسات، تدابير و تقنيات".[2] والفديرالية أنماط مختلفة و ليست نوعا واحدا فقط:

- **من منظور السلطة والنفوذ:** يمكن أن تكون الفديرالية هامشية إذا كانت الدول نافذة و لديها قدرات واسعة، ويمكن أن تكون مركزية إذا كانت الحكومة الفديرالية هي من تملك القدرة على اتخاذ القرار الفاصل و الحاسم؛
- **بالنظر إلى الهياكل الداخلية:** يمكن التمييز بين نموذج *Westminster* حالة كندا، أو النموذج الرئاسي-الجمهوري حالة الولايات المتحدة الأمريكية، أو النموذج الهجين الذي يشمل النمطين، حالة ألمانيا؛
- **بالنظر إلى تشكيل الفديرالية و تنظيم السلطة:** نميّز بين نموذجين: النموذج التعاوني الأوروبي *Cooperative Model* و النموذج الأنجلوسكسوني التنازعي *Confrontative Model*.[3]

2- مدارس الفكر التكاملـــي الفديرالـــي:

أولا: المدرسة الليبيرالية: ظهرت هذه المدرسة خلال القرن العشرين مع كل من :بورغاس ، إيلازار، وهير Kenneth.C. Wheare. نشر هذا الأخير دراسة مهمة في 1946 تحت عنوان "الحكومة الفديرالية"، والتي تتناول مقاربات بناء الفديراليات، إذ وضّح من خلالها شروط بناء الفديرالية، والمتمثلة في: وجود رغبة مشتركة أو مزدوجة و القدرة. أولا: لا بد من رغبة تنادي بتشكيل

[1] - Preston King, *Federalism and Federation* (London: Croom Helm, 1982), p, 20.
[2] - Michael Burgess, *op. Cit*., p, 25.
[3]- Soren Dosenrode, *op. Cit*, pp, 37.

حكومة مستقلّة من أجل أهداف معينة، ورغبة تنادي بتشكيل حكومة إقليمية، بصيغة أخرى (على حدّ تعبيره)، رغبة للاتحاد *United* و ليس للتوحيد *Unitary*. لكن الرغبة لوحدها ليست كافية، لا بدّ من وجود قدرة لإدارة حكومة عامة و حكومات مستقلة أيضا. [1] لكن التساؤل الذي يبقى مطروحا، كيف يمكن أن تنشأ هذه الرغبة المزدوجة؟

حسب وهير، فإنّ التجمعات قد تكون راغبة في تحقيق الاتحاد الفديرالي لأسباب عديدة، لكن في الفديراليات الحديثة لا بد من وجود مجموعة من العوامل، وهي: الاحساس بغياب الأمن العسكري، والحاجة للدفاع المشترك، والتقارب الجغرافي، وتشابه المؤسسات السياسية، ففي هذه الدول الساعية للاتحاد هناك رغبة كبيرة في تحقيق الاستقلال و لكن هناك أيضا قناعة راسخة بأنّ هذا الاستقلال لن يتحقّق إلا من خلال الاتحاد،و كل العوامل السابقة الذكر، كانت متواجدة في الولايات المتحدة الأمريكية، سويزلاند، كندا، وأستراليا.[2]

بدون شك، توجد عوامل أخرى مساهمة في تحقيق الاتحاد، مثل اللغة، الدين، والعرق، ولكن غياب هذه العوامل حسب المدرسة اللبيرالية لا يعني غياب الاتحاد الفديرالي، لأنها ليست العوامل المحرّكة للاتحاد.[3] فإذا كانت الرغبة هي الحافز، فإنّ النخبة هي المحرك الأساسي لمسار الاتحاد، أي القيادة، ومهارات التفاوض، والدعاية هي المحدّدات الأساسية التي قد تدفع بهذه الرغبة وتحوّلها إلى واقع ملموس.[4]

لكن، مع ذلك، يرى بعض أنصار المدرسة اللبيرالية أنّه تجدر الإشارة إلى أهمية تقارب المؤسسات الاجتماعية و السياسية بين الفواعل المتّحدة، وبدون هذا الشرط لا يمكن أن نشهد تطورا للمشروع الفديرالي،[5] وقد أقتُبس هذا الشرط الأخير من كتابات كلود ديسان سيمون *Claude de Saint-Simon* الذي أكّد في دراسته بسنة 1814، أنّ الوحدات التي ترغب في التكامل لا بد أن تتقاسم

[1]- Kenneth C Wheare, *Federal Government* (London: Oxford University Press, 4 th Edition, 1963),pp, 35, 37.
[2] - *Ibid.*, p, 37
[3] - *Ibid.*, p, 39.
[4] -Soren Dosenrode, *op. Cit*, p,40.
[5]- *Ibid.*, p, 45.

نفس القيم الأساسية، وتُنظّم بنفس الطريقة، ويكون لديها نفس النموذج الاقتصادي.[1] والجانب القيمي، لا نقصد به الجانب الثقافي اللغوي، والديني، أو الإثني، ولكن يشير بالدرجة الأولى إلى مجموعة المبادئ و القواعد المتّبعة في بناء النسق الاجتماعي و السياسي، وبصفة أدق هو يشير إلى الجانب الأخلاقي.

وقدتم تأكيد هذا الجانب القيمي للاتحاد الفديرالي في أدبيات كل من إلازار و بورغاس، اللذان يعتقدان أنّ الوحدة يجب أن تُبنى على الالتزام الطوعي بالنظام الأخلاقي الذي يتم اختياره بحرية، ومن دون أيّ إكراه. كما يضيف إلازار، أنه لا بد من وجود ميثاق أخلاقي قائم على الاعتراف المتبادل، والتسامح، والاحترام، والالتزام، والمسؤولية.[2] وفي هذه النقطة، يمكن الاستدلال بدور المصلح الديني هنريك بالينجار *Heinrich Ballinger* في تحقيق الاتحاد الفديرالي في الولايات المتحدة الأمريكية، وكذا تأثير الكاثوليكية في التجارب الفديرالية الأوروبية ما بين 1880 و 1930.[3] فالأفكار الكاثوليكية، هي التي حفزّت الآباء المؤسسين للاتحاد الأوروبي، مثل: روبرت شومان *Robert Schuman*، ألسيد دي غاسباري *Alcide de Gaspari*، أدنوير كونراد *Adenauer Konrad*.[4]

بدون شك، تعرّض الشق اللبيرالي للنظرية الفديرالية إلى العديد من الانتقادات، فقد تم اعتبارها مقاربة دولاتية قائمة على البعد الأخلاقي، وهذا ما يجرّدها من صفة العلمية، لأنّ الأخلاق و القيم ليست كافية لوحدها من أجل الدفع بالمسار الاتحادي. إلى جانب ذلك، المدرسة اللبيرالية تنظر للفديرالية كوسيلة لوحدة الدول و ليس لتحقيق التكامل الإقليمي الواسع.

ثانيا: الفكر الفديرالي في المدرسة الواقعية: يمثّل هذا الشق كل من ويليام ريكر *William H. Ricker*، دايفيد مكاي *David Mckay*. يتبنّى ريكر مقاربة الخيار العقلاني *Rational Choice*، والتي اعتمدها بإسهاب في كتابه تحت عنوان "الفديرالية: الأصول، الفعالية،

---

[1]- *Ibid*., p,14.
[2]- Daniel J. Elazar, *Covenant and Civil Society* (USA: Transaction Publishers, New Brunswick, 1998), p, 359.
[3] - Michael Burgess, *op. Cit*., pp, 09,11.
[4]- Soren Dosenrode, *op. Cit*, p, 14.

والأهمية"، الصادر في 1964.[1] في مقدّمة كتابه أشار صراحة أنه يهدف لتقديم كتاب علمي وليس كتاب أخلاقي، كما أشار في بداية الفصل أنّ الفديرالية ما هي إلا وسيلة من أجل حلّ مشاكل الحكومات المتنامية: فالتقدم التكنولوجي و المواصلات قد رفعتا احتمالات القدرة على قيادة فضاء جغرافي واسع من طرف قوة مركزية، يكون لديها خزينة أكثر وفرة، وبيروقراطية أوسع، وجيشا أوسع، وإذا بادرت حكومة معينّة بهذه الخطوة فإنّ جميع القوى الموازية سوف تُجبر على تبنّي نفس الخطوة. فالفديرالية هي التي تسمح للوحدات الصغيرة بالحفاظ على الرقابة الذاتية السياسية و الاستفادة من موارد أوسع.[2]

لكن، تحقيق الفديرالية، حسبه، ليس مرهونا بالبعد القيمي، بل مرتبط أساسا بتوفّر المساومة الفديرالية، والتي تتحقّق في وجود ظرفين أساسيين، وهما:

- أولا: إنّ السياسيون هم الذين يَعرضون هذه الرغبة بالمساومة بهدف توسيع مناطق النفوذ السياسي، وهذه الرغبة مرتبطة بتلك الإرادة لتوسيع القدرات العسكرية لمواجهة تهديد دبلوماسي أو استعدادا لاعتداء دبلوماسي أو عسكري (مع أنّ هناك بعض مناصري هذا التيار الذين أكدوا أنّ التهديد لا يشترط أن يكون دبلوماسيا أوعسكريا، فقد يكون اقتصاديا أو اجتماعيا، كما أنه لا يشترط أن يكون صادرا عن قوة خارجية، فقد يكون التهديد داخلي). فالفديرالية هي الوسيلة الوحيدة التي تسمح بتحقيق الاتحاد من دون اللجوء إلى العنف؛
- ثانيا: لا بد من التنازل عن جزء من السيادة لصالح الوحدة الجديدة، وذلك من أجل مواجهة هذا التهديد الدبلوماسي–العسكري أو من أجل الاستفادة من الفرص التي يوفّرها الاتحاد.[3]

لقد استخلص ريكر هذه الشروط من خلال دراسة شاملة وموسّعة لجميع التجارب الفديرالية منذ 1786، ويؤكد أنه لا توجد أي أدلّة ملموسة تؤكد أنّ المساومة الفديرالية مرهونة بارتفاع مستويات النزعة الديمقراطية، أو الثقافة، ولكن مرتبطة بالشرطين السابقي الذكر فقط.

---

[1]- انظر:
William H. Riker, *Federalism – origin, operation, significance* (USA: Little, Brown and Company, Boston and Toronto, 1964).

[2] - *Ibid*., p, 02.

[3]- *Ibid*., p, 14.

خلاصة:

من خلال ما سبق يتضّح لنا أنّ النظرية الفديرالية للتكامل تركّز على بعدين أساسيين، وهما البعد المؤسساتي و البعد الدستوري. وبالرغم من التقاء المنظورات المختلفة حول خلفية التكامل و أسبابه، فإنها تختلف حول النهج التكاملي و القطاعات التي ينطلق منها التوحيد. ففعالية الفديرالية سواءا على المستوى السياسي، أو على المستوى الاقتصادي، مرتبطة بشكل وثيق بالنهج التنموي و الاستراتجية التي تتبنّاها النخبة السياسية منذ البداية، كما أنه يتصل اتصالا وثيقا بنمط التفاوض داخل هذه النخبة السياسية و القواعد التي تحكم تنظيم السلطات. إذ ليس جميع الفديراليات ناجحة، وليست كلها قادرة على تجنب النزعات العنيفة و التوترات البينية، ولكن هذا الأمر تابع أساسا لاعتبارات شخصية، عملية صناعة القرارا، والنموذج التنموي المطروح.

المحاضرة الثالثـــة:الوظيفيـــة التقليـــديـــة

مقدمة:

مع بداية القرن التاسع عشر ظهرت بوادر الفكر التعاوني في حقل العلاقات الدولية، مع أنّ هذا الحقل المعرفي لم تترسّخ دعائمه بشكل جليّ إلاّ مع حلول النصف الثاني من هذا القرن. كان العديد من منظّري العلوم السياسية وحتى العلوم القانونية متأثّرين جدا بالفلسفة النفعية لجيريمي بنتام Jeremey Bentam و الفكر الوظيفي لفريد باركينسون *Fred Parkinson*، وعلى هذا الأساس، قاموا بتطوير أفكار جديدة حول تعزيز النزعة التعاونية و مسار التكامل بين الدول. ولكن، تتباين الدراسات المقدّمة من حيث المقاربات المعتمدة و المناهج المستخدمة لاستخلاص آليات التعاون و التوفيق بين المصالح المتضاربة. ومن أهم رواد الفكر التعاوني، والذين كان لهم الفضل في رسم معالم و أسس السياسات الخارجية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية، هو دايفيد ميتراني *David Mitrany*، الذي قدّم مقاربة تجمع بين الفكر السياسي اللبيرالي و الفكر الوظيفي في علم الاجتماع.

ومن أهم المؤلفين الذين كتبوا دراسات موسّعة حول السيرة الذاتية لدافيد ميتراني، وكيف قام بتطوير النهج الوظيفي في العلاقات الدولية، هم بول تايلور *Paul Taylor*،[1] كورنيليا نافاري *Cornelia Navari*،[2] دوروتي أندرسون *Dorothy Anderson*.[3]

في 1917، قام ميتراني بجولة عبر بريطانيا لدعم فكرة منظّمة حفظ سلام مستدام *Organisation of Sustainable Peacekeeping*، وقد رافقه في هذه الجولة ليونارد وولف *Leonard Woolf*،

---

[1]- للإطلاع، انظر:

Paul Taylor, " "Introduction,"" in David Mitrany (ed), *The Functional Theory of Politics* (London School of Economics & Political Science: Martin Robertson, 1975),

[2]- للإطلاع، انظر:

Cornelia Navari, "Functionalism Versus Federalism: Alternative Visions of European Unity," in Philomena Murray and Paul Rich (eds), *Visions of European Unity* (New York: Westview Press, 1996).

[3]- للإطلاع، انظر:

Dorothy Anderson, "David Mitrany (1888-1975): An Appreciation of His Life and Work,"" *Review of International Studies*, no. 24, issue.04 (1998).

وخلالها، ركّز على فكرة ضرورة إنشاء رابطة للأمم لتجنّب النزاعات و الحروب. وما بين (1919-1922) انضم للعمل في صحيفة مانشتر غارديان *Manchester Guardian*، الأمر الذي سمح له بتطوير علاقات واسعة جدّا مع الدبلوماسيين و المسؤولين الحكوميين، ليصبح في 1922 عضوا في أكاديمية البيئة الأمريكية وعضوا تابعا لمنظمة كارنجي للسلام الدولي التي كان يرأسها جايمس شوتوال *James T Shotwell آنذاك*. مابين (1933-1958)، انتقل ميتراني للدراسة في مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بمعهد الدراسات المتقدّمة في جامعة برينستون، واستغل الفرصة من أجل تطوير مقاربته حول التعاون و تحقيق السلام العالمي.[1]

فبعد سلسلة من المحاضرات في جامعتي هارفارد ويال نشر دراستين حول النظام الدولي تحت عنوان "*الانعكاسات السياسية للتخطيط الاقتصادي The political effects of economic planning* " و "تقدّم الحكومة الدولية *The progress of international gouvernement* "، وقد حظي بفرصة عرض أفكاره الوظيفية خلال بداية الحرب العالمية الثانية. في جانفي 1941، أرسل ميتراني مقالا تحت عنوان "*منظمة دولية حدودية أيديولوجية أو وظيفية*" لنشره، ولكنه لم يلق اهتماما كبيرا و لا قبولا بسبب رواج الفكر الفديرالي، عندها استقال بشكل رسمي من منصبه، ونشر دراسته الموسّعة الأولى في 1943 تحت عنوان " نظام السلام الفعّال و التنمية الوظيفية لمنظمة دولية *A working peace system and the functional development of international organisation*، والتي لقيت رواجا خاصا، ودعما، وتأييدا في الأوساط الرسمية الأوروبية بعد الحرب العالمية الثانية.[2]

1- موقف دافيد ميتراني من النظرية الفديرالية:

لا ينفي ميتراني خصائص التنظيم الفديرالي ومزاياه، خاصة بالنظر إلى التجربة الأمريكية و الكندية، ولكنه لا يرى أنّه الحل الناجع و الكافي من أجل تحقيق السلام واحتواء النزاعات في أوروبا. إذ من الصعب تحديد الأساس الذي سوف يُبنى عليه هذا التنظيم، فهل يجب إقامة فديرالية أوروبية، أو فديرالية ديمقراطية، أو فديرالية عالمية، أو فديرالية غربية. كما أنّ التنظيمات الفديرالية، حسبه، ما هي

[1]- Mihai Alexanderescu, "David Mitrany: from federalism to functionalism," *Transylvanian review*, vol. XVI, no. 01, 2007, p, 22.
[2] - Ibid., pp, 22, 23.

إلاّ نموذج لقومية جديدة *New Nationalism* و ليس تجسيدا لدولية جديدة *New Internationalism*، فقيام الفديراليات لا يضمن وقف النزاعات البينية، ولاتوجد أيّ دلائل ميدانية تؤكد أنّ الفديرالية تقود بالضرورة لإحلال الأمن والسلام، بل على العكس من ذلك تماما، يمكن أن نشهد مواجهات مسلّحة بين فديراليات في القارة الأوروبية. إذن، الفديرالية قد تساهم في توسيع البعد القومي، سواء على المدى الجغرافي أو على مستوى الصلاحيات، ولكنها لا تساهم في تغيير طبيعة التنظيم القومي.[1]

يعتقد ميتراني أنه لا بد من إعادة النظر في التساؤل التالي بدقة: هل الفديرالية الدولية بالفعل تقود إلى تحقيق التكامل المادّي؟

في الواقع، الفديرالية، حسبه، لا تقود إلى تحقيق التكامل المادّي المنشود من الدول الأوروبية، والتي خرجت مدمّرة من الحرب العالمية الثانية، ويبني ميتراني حجّته على مجموعة من التبريرات العلمية: إنّ الفديرالية تنظيم قائم على الفصل الصارم للسلطات والوظائف بين الوحدات الإقليمية، وهذا الفصل موثّق في نصوص دستورية، وعلى هذا الأساس، أيّ محاولة من أجل تغيير الصلاحيات أو إدراج وظائف جديدة، تقتضي بالضرورة العودة إلى الدستور. فعندما حاولت الحكومة الكندية تغيير الترتيبات الجبائية داخل الفديرالية مع بداية القرن الماضي، فقد خضعت لمجموعة نقاشات طويلة جدا ومفصّلة، ولم يتم الموافقة عليها في النهاية. وقد واجهت أستراليا نفس العراقيل عندما حاولت إدراج بعض التعديلات الاقتصادية والاجتماعية أو تأميم النظام البنكي في نفس الفترة. إذن إجراء التغيير داخل الفديرالية صعب جدا، وقد يخضع لنقاشات سياسية مطوّلة و لا تنتهي، الأمر الذي يؤثر سلبا على مسار التحديث الاقتصادي و الاجتماعي. لكن الأمر لا يقتصر على التعديلات فقط، لكن حتى بناء التنظيم الفديرالي قد يأخذ مساحة زمنية واسعة، فقد استغرقت أستراليا حوالي عشرين سنة من أجل بناء الفديرالية.[2] فكيف يمكن لنا أن نتوقّع أنّ هذا النهج قد يكون هو الحل من أجل توحيد أوروبا، والتي تحتاج إلى قرارات كثيرة و تعديلات مختلفة بهدف تجنّب حرب عالمية مدمّرة.

[1]- David Mitrany, "The Functional Approach to World Organization," *International Affairs*, vol. 24, Issue. 03, 1948, p, 352
[2]- Ibidem.

من خلال أدبيات الفكر الفديرالي وحتى التجارب الميدانية، يمكن أن نلمس أنّ تشكيل الفديرالية يبدأ بقاعدة ضيّقة ويخضع لترتيبات صارمة، سواء تعلّق الأمر بالشكل أو بالوظائف. فكل تعديل وكل تغيير بسيط يخضع لنقاشات ومحادثات واسعة بين مجموعة من الوحدات المتّحدة حديثا، والتي بالأساس تختلف حول العديد من القضايا. في هذه الحالة، فإنّ تسارع التغيير و التكيّف مع المعطيات البيئية يكون بطيئا جدّا، في حين أنّ مقتضيات العصر، الظروف، والحاجات، والمشاكل تحتاج إلى استجابات سريعة و فعالة. على هذا الأساس، لا بد من البحث عن تنظيم جديد، بعيدا عن التنظيم الفديرالي الذي ينطوي على مجموعة من العراقيل و الصعوبات، سواءا على مستوى الإطار التنظيمي، أو المستوى الجغرافي، أو الأيديولوجي، أو الدستوري، والتي في الواقع ماهي إلاّ حواجز في وجه العمل المشترك. حسب ميتراني، إذا كان من الصعب تحقيق اتحاد فديرالي في عالم تسيطر عليه القومية، فإنّه من الصعب جدّا الحفاظ على تنظيم فديرالي في ظل التغيرات الاجتماعية المعاصرة.[1]

عندما تم تشكيل الفديراليات العتيقة، فإنّ أغلب المهام المسندة لها كانت تتمحور حول الدفاع و السياسة الخارجية، والتي كان ليونيل كورتيس Lionel Kortis يعتقد أنها كافية من أجل الشروع بتشكيل اتحاد فديرالي، ولكن مع حلول عقد الأربعينات، لمسنا العديد من التغييرات على مستوى الوظائف المشتركة الواجب القيام بها. فمع بداية القرن الماضي، كان مجال الدفاع و السياسة الخارجية منحصرا في شؤون محدودة ذات الصلة بالحياة داخل الجماعة، ولكن مع حلول العشرينات، توسّعت المهام لتشمل السيطرة ورقابة الموارد المادية للمنظمات الصناعية، رقابة اليد العاملة و التدريب، رقابة الاتصالات، التربية و الرأي العام، الرقابة على التجارة و السياسات المالية و الجبائية. في هذه الحالة، فإنّ الدولة الواقعية و المنطق القومي، عاجزان عن تلبية حاجات المواطنين.[2]

وبدون شك، أنّ المنهج الفديرالي لن يكون ناجعا في توفير الحاجيات السابقة الذكر، ويمكننا الاستدلال بالعديد من الأمثلة. فخلال حقبة الثلاثينات استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية ذات الطابع الاقتصادي مع الدول المجاورة، مثل: اتفاقية

[1]- *Ibid.*, p, 353.
[2] - *Ibid.*, pp, 354.

الطريق السريع ألكان *Alcan* مع كندا، والمشروع المشترك مع المكسيك ريوغراند *Rio Grand*، وكل هذه الاتفاقيات أفرزتها التغييرات الاجتماعية الواسعة الحاصلة بداخل هذه الدول. في حين، فشلت الحكومة الفديرالية بتحقيق خطوات ايجابية فيما يتعلّق بمخطط شركة *Tennesse Valley Authority*، والمسؤولة عن توفير الملاحة، تعميم الكهرباء، مراقبة الفيضانات خلال مرحلة الكساد الاقتصادي في الولايات المتحدة الأمريكية، بالرغم من أنّ الاتفاقية ضرورة فرضتها الحاجة الاجتماعية الداخلية. فقد أبرزت التجارب الميدانية أنّ الفديراليات القديمة غالبا ما تتأقلم بسرعة مع التغييرات الخارجية، لأنّ التعديل غالبا ما يتم على المستوى الوظيفي، لكن التغييرات الداخلية، تكون جدّ بطيئة.[1]

2- مسلمات النظرية الوظيفية التقليدية:

يعتقد دافيد ميتراني أنّ أوروبا قد تجاوزت مرحلة الدساتير إلى عالم براغماتي، والذي يرفض القواعد الدستورية الصارمة، فالفديرالية تضع وظائف إدارة الحياة العامة في يد السلطة المركزية، ولكن بعد الحرب العالمية الثانية لاحظنا سعيا للإعتماد أكثر على الوظائف الفردية و ليس على السلطات المركزية. ومن أجل التكيّف مع التغيرات الاجتماعية الجديدة، اقتبس ميتراني المقاربة الوظيفية للتحليل السوسيولوجي ونقلها إلى العلاقات الدولية من أجل وضع نهج جديد للتكامل، وفي هذا يشير قائلا: "إن الفديرالية ليست ابتكارا جديدا و لكن هي مقاربة يتم تطبيقها لأول مرة في العلاقات الدولية".[2] إنّ تحقيق السلام الدولي حسب ميتراني، يتطلّب تعويض الدول القومية بنظام وكالات دولية وظيفية من خلال تحويل دائم للوظيفة و السلطة بين الدول والهيئات الدولية، وقد تم التفصيل في هذه النقطة لاحقا من طرف كل من ليونارد هوبهاوس *Leonard T. Houbhouse*، وليونارد وولف، فحسب ميتراني، الطريقة الوحيدة من أجل تحقيق التكامل المنشوذ هي تشكيل الجماعة العالمية *World Community* و من ثمّ الحكومة الدولية *International Government*، وتحقيق هذه الغاية يكون عبر تبنيّ النهج الوظيفي.[3]

---

[1] - *Ibid.*, pp, 355, 356.
[2] - *Ibidem*.
[3] - Mihai Alexanderescu, *op. Cit.*, p, 25.

بالرغم من صدور دراسات عديدة حول الفكر الوظيفي، إلا أنّ ميتراني يعتبر هو الرائد الفعلي للفكر الوظيفي التكاملي، لكن هذا لا ينفي إسهامات كل من ليونارد وولف بعنوان "الحكومة الدولية" في 1916، و دراسة هارولد لاسكي بعنوان" الدولة في النظرية و الممارسة" في 1935، والذي أكدّ فيه على ضرورة تكوين تجمّع من الدول، ذووي الحقوق و الالتزامات المتساوية، ولديهم شبكة من العلاقات الدولية المبنية على مجموعة من المعايير المحدّدة.[1] مع ذلك، تبقى أبحاث ميتراني السبيل الأول نحو تطوّر المقاربة الوظيفية في العلاقات الدولية، وخاصة بعد إصدار منشوره حول نظام سلام فعّال، والتي اعتبرت الإعلان الصريح عن توظيف الفكر الوظيفي في حقل العلاقات الدولية. وقد تبعتها العديد من الإسهامات الأكاديمية له، مثل: الطريق نحو الأمن *A Raod To Security* في 1944، الوحدة العالمية و الأمم *World Unity and Nations* في 1950، إمكانية التكامل: فديرالي أو وظيفي The *prospect of Integration: Federal or Functional* في 1965، المقاربة الوظيفية من منظور تاريخي *The Functional Approach in Historical Perspective* في 1971، ونظرية سياسية لأمن جديد *A political theory for a new security* في 1975.[2]

لقد كانت دراسة ميتراني حول السلام العالمي تأكيدا إضافيا على فشل نظام عصبة الأمم و أنّ الاتحاد الفديرالي لا يقود للوحدة، ولكن يسمح بتشكيل اتحاد على أساس حدودي و إداري فقط، كما أنه عاجز عن التعامل مع أي هجوم محتمل أو التعامل مع الأعداء الخارجيين. فحسب ميتراني، تجنّب الحروب يستلزم من صناع القرار أن يركّزو على السلام الفعّال *Working Peace* و ليس على السلام المحمي *Protected Peace*، والسلام الفعّال لا يتحقّق إلاّ عبر تنظيم العالم على أساس وظيفي، ودمج بين التنظيم الدولي والحرية الوطنية. وفي هذا الصدد، اقترح نموذج " الشبكة المتنامية *Progressing Network*" للوكالات و النشاطات الدولية، وهو ما أشار له المنظّر فيما بعد في أبحاثه بمسار التفرع *Ramification Process*.[3]

[1] - *Ibidem*.
[2] - *Ibidem*.
[3] - *Ididem*.

إذ يعتقد ميتراني أنّ المقاربة الوظيفية هي الوحيدة التي تسمح لنا بتجاوز ذلك التأكيد الحصري على الحدود الإقليمية لصالح التطوّر الطبيعي لنشاطات مشتركة و وكالات إدارية مشتركة، وهذا التطور يكون عبر تلبية الحاجات المشتركة و العابرة للحدود الإقليمية، والتي لا تخضع للقيود الدستورية، أي فهم الوظيفية التقليدية تستلزم لا محالة التمييز بين التعاون الدستوري–السياسي و التعاون التقني–الوظيفي، ودور هذا الأخير في تعزيز المجتمع الدولي.[1]

وبالفعل، بعد الحرب العالمية الثانية بفترة وجيزة، سجّلنا تناميا ملحوظا للمنظّمات الدولية، وحتى الشركات المتعدّدة الجنسية، لتتّسع نشاطاتهم القطاعية و تتجاوز حدود الدولة الإقليمية، هذا النموذج، حسب ميتراني، يمكن أن يتّسع ليشمل جميع أنحاء العالم. ولقد ساعدته خبرته كصحفي، ودبلوماسي، ومحلل للعلاقات الدولية على توضيح الطريقة التي تجعل الدول متقاربة في المسائل الخلافية، وكيفية إضفاء الطابع الإجرائي/الوظيفي على العلاقات بين دول مختلفة.

بدون شك، هذا النمط من التحليل يتعارض بشكل كلّي مع نموذج وستفاليا للدولة القومية، فدافيد ميتراني يرفض بشكل قطعي تشكيل مشروع دولي انطلاقا من مسار تكامل مخطّط له، ويفضّل التعاون عبر القومي الذي يتنامى ليصبح نظام اعتماد متبادل، والذي تتحكّم فيه الحاجة لحل المشاكل المشتركة. فالسلام الدولي، حسبه،لا بد أن يكون مبنيا على الوكالات الدولية وهذه الوكالات تمتلك مسؤوليات وظيفية لإدارة المشاكل، وبهذا يتم تحويل الوظيفة والسلطة من الدول إلى الوكالات عبر مسار التفرّع، حيث التعاون في مجال معيّن سيقود لا محالة إلى التعاون في مجالات أخرى.[2]

بهدف استيعاب المنظور الوظيفي، يعتقد ميتراني أنه لا بد من استبدال سؤال: ما هو الشكل المثالي للمجتمع الدولي؟ بسؤال: ماهي الوظائف الأساسية للمجتمع الدولي؟.

إذ يؤكد أنّ أهداف الدول ليست مختلفة أو بالضرورة متضاربة كما يشير لها الطرح الواقعي، بل هي متقاربة وتتمحور حول أولويتين: أولا، المساواة أمام القانون لجميع أفراد الجماعة، وثانيا، خلق

[1]- Mihai Alexanderescu, *op. Cit*., p, 26.
[2] - David Mitrany (1948), *op. Cit*., p, 357.

الظروف المناسبة من أجل العيش لجميع الأعضاء، والذي يعني ترقية العدالة و الحق الاجتماعي.[1] ومن أجل توفير هذين الشرطين لا بد من تجاوز المنطق الصراعي أو التقسيم الحدودي الصارم، والذي لا يمكن حتى تبنّيه كأساس من أجل تحقيق التكامل، لأنه مصدر للخلاف في العديد من الحالات، فبدل التركيز على التنظيم الحدودي، لا بد من اتباع المتغيرات التي يشهدها العالم و توظيفها، ومن ضمن هذه المتغيرات هو التحولات الاجتماعية السريعة في القارة الأوروبية، والتي تولّد حاجات وظيفية عابرة للحدود و القوميات.

لكن، التكامل الوظيفي لدى ميتراني، يرتبط بمحدّد أساسي، وهو التخطيط *Planing*، وفي دراسته تحت عنوان " القومية و التخطيط *nationalism and planing*" في 1947، أشار أنّ المزيج بين القومية و الاشتراكية *Socialism* (لأن النمط الاشتراكي قائم على التخطيط) قد قاد لخلق وضعية جديدة لأولئك الذين يسعون لبناء مجتمع دولي سلمي. حيث يؤكد ميتراني، أنه لا توجد عناصر كثيرة مشتركة بين قومية القرن التاسع عشر و القائمة على أساس ليبرالي، وقومية النصف الأول من القرن العشرين ذات الطابع الاشتراكي، فالثورات الحاصلة خلال بداية القرن العشرين ليست تعبيرا عن حراك طبقي، بل هي تعبير عن حراك جماهيري، وهي لا تهتم كثيرا بالحريات السلبية، بل تهتم بالفوائد الاجتماعية الإيجابية. فالفاشية، حسبه، ليست ثورة مضادّة كما يعتقد العديد، ولكنها بديل، وهو نفس الوضع للنموذج الصيني و الهندي أين كانت القومية وسيلة للثورة الاجتماعية.[2]

إذ يتساءل ميتراني، لماذا استطاع الاتحاد السوفياتي أن يتّسع بشكل سريع في العالم، بالرغم من أنّ نشاطاته على المستوى الدولي محدودة؟

ويجيب، أنّ السبب الرئيسي، هو كون الاتحاد السوفياتي يتلاءم مع توجّه اجتماعي كوني، فالشيوعية لم تخلق القضية الاجتماعية، لكن القضية الاجتماعية تمثّل قناة للشيوعية، أي أنّ الشيوعية ليست قادرة على خلق حالة اللااستقرار في جميع مناطق العالم، ولكنها قادرة على استغلال الانقسامات الكامنة في قلب الليبرالية الدولية القديمة و التنظيم الدولاتي القومي،مع ذلك، تجاهلت الليبرالية القديمة

[1]- David Mitrany, "The Progress of the International Government," în David Mitrany (ed), *The Functional Theory of Politics* (London: Martin Robertson Edition, 1975), p, 99.
[2]- David Mitrany, "Nationalism and planning ," in functional theory of politics, *op. Cit*., p, 209.

جميع التحولات الاجتماعية التي عرفها العالم، والتي فرضت تبنّي النهج الوظيفي من أجل تحقيق التكامل و الحفاظ على السلام الدولي.[1]

منطق التخطيط، والمطروح في دراسات ميتراني، لا ينفصل مطلقا عن النهج الوظيفي، إذ يعتقد مهذا الأخير، أنّ التخطيط خلال الحرب العالمية الأولى قد شجّع العديد من الدول على التعاون مع بعضها البعض، ففرض الرقابة و تسيير صناعة معينّة قاد إلى توسيع الرقابة و التحكم في صناعات أخرى، وهذا النمط من التعاون من شأنه استبدال التوجّهات غير الديمقراطية الموروثة بتوجّهات ديمقراطية و أكثر انفتاحا. كما أنّ التخطيط لا يقود للقضاء على الديمقراطية، وفقا لادعاءات البعض، وفي هذا الصدد، أجاب دايفيد ميتراني، " *إنّ الانتقال نحو المجتمع الوظيفي أو إلى مرحلة التخطيط قد يكون غريبا، لكنه ليس مستبدا. فإذا كان التخطيط سوف يستعمل كمحاولة من أجل وضع حدود جديدة لحياة مجتمعنا الاستهلاكي، سوف يكون قائما على طرق إكراهي، لكن، إذا تم عرضه بطريقة صحيحة، على أساس صورة اجتماعية جديدة، تفاهم جديد، بحيث تصبح الحقوق والمكافآت نابعة من صناعة الخدمات بدل الاحتفاظ بالثروة، عندها تتوفّر الخبرة و القدرة على خلق بنى جديدة، بحيث تصبح قواعد التخطيط مدمجة قانونيا مع المبادئ الديمقراطية*".[2]

يمكن أن نحصر المسلّمات الأساسية للوظيفية التقليدية، فيمايلي:

✓ **الحاجة** : إنّ الحاجة هي المحرّك الأساسي للمسار التكاملي ولمسار التفرّع، وظهور العديد من الدول الحديثة، والمتعدّدة الحاجيات، قد يساعد على تحقيق الوحدة الدولية. فإذا كانت هذه الوحدات الجديدة تسعى إلى تحقيق استقلالها، فإنها تحتاج لتلبية حاجات مختلفة، وخاصة فيما يتعلق بالمساعدة المادية، والمساعدة التقنية، والخبرات، والتي قد تفوق قدراتهم وخبراتهم الفعلية، ولا يمكن تلبية الحاجات إلاّ من خلال التعاون مع الدول الأخرى. إذن، لا بد أن يتم استغلال الحاجة من أجل خلق مشاريع مشتركة بين الأطراف، فالمؤسسة و الدستور ليسا كافيان من أجل الدفع بالمسار التكاملي، لا بد من

[1]- *Ibidem*.
[2]- David Mitrany (1948), *op. Cit*.,p, 356.

وجود الحاجة، فإذا كان يمكن تجاهل المؤسسة الدستورية فوق القومية فإنه يستحيل تجاهل الحاجة، وخاصة إذا كانت متعلّقة بالمصلحة.

تكمن أهمية الحاجة في المسار التعاوني، في كونها متغيّرا حياديا، بعيد عن القضايا الحسّاسة التي قد تتسبّب في خلق انشقاقات فعلية بين الدول الأعضاء. حتى أنّ ميتراني، اعتقد أنّ المقاربة الوظيفية قد تكون الحلّ الفعلي للصراع الفلسطيني-الاسرائيلي، وكذا منطقة الروهر، والتي كانت تشكل نقطة الخلاف الأساسية بين فرنسا و ألمانيا، والدول المجاورة. ويستدلّ بذلك بمجموعة من الأمثلة الميدانية: إذ عندما تم طرح فكرة تشكيل اتحاد فيديرالي في منطقة الدانوب، أصدرت روسيا توبيخا رسميا، في حين أبدت الدول المجاورة تفاعلا محدودا جدّا، ولكن نفس هذه الدول لم تبد أي اعتراض على مشروع *Danube Valley Authority*.[1]

✓ **دور الخبراء و التقنيين:** إنّ الفاعل الأساسي في المسار التكاملي حسب المنظور الوظيفي التقليدي هو الخبير الفني، وليس السياسي و لا الاقتصادي. فخبراء المنظمات الدولية هم المحرك الأساسي للتكامل، هم الذين يهتمون بالتنظيم، وتوزيع المهام، وتحديد الآليات.

✓ **تجنب السياسات و القطاعات الخلافية:** بإمكان الوظيفة أن تقود إلى خلق علاقات سلميّة بين الدول، وقد تؤدّي أيضا بشكل تلقائي إلى الإندماج، لكن في حالة توفّر الشروط الموضوعية فقط. هذه الشروط الموضوعية تتمثل في التعاون الفني في السياسات الدنيا أو القطاعات البعيدة عن الجدل السياسي، لأنّ التكامل على مستوى السياسة والدفاع صعب التحقيق و مستبعد.

✓ **التفرّع:** يعني أنّ النزعة التكاملية و التعاون الدولي سوف ينتشر من مجال إلى آخر، باعتبار أنّ التعاون الدولي في حقل معيّن هو نتاج الشعور بالحاجة لهذا التعاون. فالتعاون في مجال معيّن، سوف يخلق لنا حاجات في مجالات أخرى، الأمر الذي يدفع إلى التعاون في مجال آخر. و يعتقد ميتراني،أنّ مثل هذه النشاطات، لا سيما عند انتشارها، سوف تساهم في توجيه النشاطات الدولية و

[1]- *Ibidem.*

تدعم الاتجاه نحو خلق سلام عالمي، إذ أنّ انتشار التعاون الدولي بشكل كبير في المجالات الفنية سوف يساعد على تجاوز العقبات من أجل بناء التكامل الدولي.[1]

✓ **التكامل الشامل بدل التكامل الإقليمي:** حسب دافيد ميتراني فإنّ التكامل يجب أن يكون شاملا و ليس إقليميا، فالتكامل الإقليمي لن يضع حدّا للنزاعات البينية، بل قد يقود إلى ظهور وحدات جديدة مماثلة للدولة القومية، وبالتالي أسس النزاع و الصراع تبقى راسخة.

3- الانتقادات الموجّهة للطرح الوظيفـــي التقليدي في العلاقات الدولية:

لا يمكن أن ننفي أنّ المقاربة الوظيفية لدافيد ميتراني في العلاقات الدولية، قد كان لها الوقع البالغ على الأدبيات التكاملية، وقد ساعدت على توجيه أنظار الباحثين نحو تساؤلات و أبعاد تحليلية جديدة، تختلف عن الاقتراب القانوني–الدستوري الذي كرّسته المدرسة القانونية في علم السياسية. مع ذلك، أهمل ميتراني العديد من الجوانب التحليلية، والتي تحوّلت فيما بعد على مستوى الواقع إلى تناقضات. فالحاجة مثلا قد تكون عاملا محرّكا للنزعة التكاملية، لكن التساؤل المطروح، هل يمتلك الخبراء القدرة الكافية من أجل التوفيق بين مجموعة من الدول المتصارعة و ذات الأهداف المختلفة؟، كيف يمكن تحقيق التوافق و التعاون التلقائي من دون إدراج القنوات الحكومية و النخبة السياسية في عملية صناعة القرار؟

بالفعل، أنّ أهداف الدول تقترب من بعضها البعض، ولا تنفصل عن تحقيق الرفاه للمجتمع، لكن، مفهوم الرفاه الاجتماعي و العدالة يختلفان من دولة إلى أخرى، ولا ينفصلان عن الإدراكات الشعبية و إدراكات القيادة السياسية، وفي العديد من الحالات يكونان تابعان للإرث التاريخي للعلاقات البينية بين الدول. فالآلية الفنية أو الخبراء و الوكالات الوظيفية، من الصعب أن تتجاوز هذه المعطيات التاريخية، فإذا كان الطرح الوظيفي يعتقد أنّ الحدود الإقليمية هي الفاصل الوحيد أو العائق الوحيد،

[1]- *Ibidem.*

فإن الحدود الإدراكية، والتي لا تنفصل عن الجانب القيمي ومسار بناء الدولة في حدّ ذاتها، لديها الأثر البالغ في السياسات التعاونية أيضا، وحتى في صياغة حاجات المجتمعات.

من جهة أخرى، لم يحدّد ميتراني طبيعة الوكالات التي سوف تقود التكامل، وكيف ينتشر و يتفرّع التكامل من قطاع إلى آخر، من أجل تحقيق التكامل الشامل. إذ يرى بعض الدارسين أنّ تحقيق التكامل الشامل من دون المرور بالتكامل الإقليمي أمر صعب، حتى في حالة وجود التخطيط، لأنّ الانتقال من مرحلة الدولة القومية إلى مرحلة التكامل العالمي لا يقتضي وجود الوكالات و برنامج للتخطيط فقط، بل إنه يعتمد أيضا على مدى نجاح الوكالات الوظيفية في نقل ولاء الأفراد إلى الفواعل الجديدة. وفي هذه النقطة، يواجهنا تساؤل محوري، إذا كانت الحاجة حيادية و تساعد بشكل كبير على الدفع بالمسار التكاملي، هل تضمن هذه الحاجات تحويل الولاءات إلى المؤسسات الوظيفية؟ وهل يمكن الحفاظ على هذا المسار لنقل الولاءات إلى غاية تحقيق التكامل الشامل؟

من الصعب الجزم بنجاح الوكالات الوظيفية في نقل الولاء إلى الفواعل الجديدة، لأنّ الولاء في حدّ ذاته ليس متغيّر حيادي، ولكن يرتبط ارتباطا وثيقا بالاعتبارات القيميّة، والسياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والدينية، والعرقية. إذ من الصعب جدّا أن نشهد تكاملا شاملا أو انصهار بين دول أوروبا الغربية و دول جنوب شرق آسيا من دون طرح هذه القضايا للنقاش في الأجندة التكاملية.

خلاصة:

من خلال ما سبق يمكن القول أنّ دافيد ميتراني قد نجح في نقل المقاربة الوظيفية من العلوم الاجتماعية إلى حقل العلاقات الدولية، و بصفة أدق إلى حقل التكامل و التعاون الدولي. لكنه أهمل نقاط الاختلاف و التفاوتات الموجودة بين العلوم الاجتماعية و التي تركز بالدرجة الأولى على دراسة المجتمع، وبين العلاقات الدولية التي تركز على دراسة مجموعة من الدول المتصارعة و المختلفة المصالح. وهذا ما يبرر لنا محدودية فعالية الوكالات الوظيفية في تحقيق التكامل الشامل. لا ننفي أنّ الحاجة في بعض الحالات قد تفرض التعاون كأمر واقع على الدول المتنافرة، ولكن في مقابل الحاجة نجد المصلحة القومية و التي تعتبر محورية في قلب الأجندة الأمنية لجميع الدول.

المحاضرة الرابعة:الوظيفية الجديدة و الوظيفية الجديدة- الجديدة

مقدمة:

تعتبر الوظيفية الجديدة امتداد للوظيفية التقليدية، مع بعض التعديلات حول وحدة التحليل والقطاعات التي يجب أن ينطلق منها التكامل. وتصنّف هذه الأخيرة على أنّها من النظريات الكليّة macro-level theory في العلاقات الدولية، والتي تهتم بوصف، وتوضيح، والتنبؤ بمسار التكامل.

يعتبر إرنست هاس رائد و أب الوظيفية الجديدة (دون أن ننسى الإسهامات العلمية لجوزيف شميتر *Joseph Schmitter*)، والذي وضّح أسسها في كتابه الشهير تحت عنوان توحيد أوروبا The uniting of Europe، حيث طرح رؤية جديدة للمسار التكاملي الأوروبي.وتنطلق الوظيفية الجديدة من مسلمات دايفيد ميتراني، فقد أيدته في بعض الفرضيات، ولكنها انتقدته بشكل موسّع في فرضيات أخرى، وخاصة فيما يتعلق بالتفرّع، الولاء فوق القومي، وشكل التكامل.

حاول هاس أن يكيّف الفكر الوظيفي في العلاقات الدولية مع التطوّرات الحاصلة على مستوى القارة الأوروبية، واعتبر أنّ التكامل السياسي "هو ذلك المسار الذي تقتنع فيه الفواعل السياسية المتباينة بضرورة تحويل الولاءات، والتوقّعات، والنشاطات السياسية نحو مركز جديد، حيث تطالب مؤسسات المركز بسلطة رسمية على الدول القومية".[1] وقد لخّص شميتر مقاربة هاس فيمايلي: "إنّ هاس يفترض أنّ وجود سكريتارية نشطة ذات موارد، وكذا دعم مصالح المنظمة (والمتأثرة بالتطورات التاريخية) قد تساعد الحكومات الوطنية على المصادقة لتحويل مركز صناعة القرار إلى مؤسسات أعلى".[2] وفقا لهذه المقاربة، فإنّ مسار التكامل يكون صراعيا و متفرّقا، لكن بتوافر الشروط الديمقراطية و التمثيل التعدّدي، فإنّ الحكومات تجد نفسها، بشكل تدريجي، تحت ضغط ضرورة تحقيق التكامل الإقليمي و حلّ النزاعات البينية من خلال التنازل عن جزء من السلطة للمنظمات الإقليمية المؤسَّسة. لكن،التكامل وفق الوظيفية الجديدة يكون مسار سياسي و ليس فقط مسار وظيفي و تقني، فالدول المتكاملة يجب أن يكون لديها هياكل اجتماعية متعدّدة، متطوّرة صناعيا و اقتصاديا، كما يستحسن وجود نموذج أيديولوجي موحّد، مثل الديمقراطيات الغربية.[3]

1- أسس النظرية الوظيفية الجديدة:

[1]- Teodor Lucia Moga, "the Contribution of the Neo-Functionalist and Inter-governmentalist Theories to the Evolution of the European Integration process," *Journal of alternative perspectives in the social sciences*, vol.01, no. 03 (2009), p, 798.

[2] - Philippe Schmitter, Ernest Haas and the Legacy of neo-functionalism, *Journal of European public policy*, vol 12, issue.02 (2005), p, 257.

[3] - *Ibidem*.

✓ **التكامل الإقليمي بدل التكامل الشامل:** على عكس دايفيد ميتراني، يعتقد هاس أنه لا بد من تحقيق التكامل الإقليمي، لأنّ التكامل الشامل صعب التحقيق. هذا الأمر قد يعود لتركيز هاس على دراسة الاتحاد الأوروبي و المؤسسات الإقليمية في أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية.

✓ **الدولة ليست الفاعل الوحيد:** إنّ الدولة ليست الفاعل الحصري و الوحيد في النظام الدولي أو النظام الإقليمي، كما أنّ الهويّات المشتركة ليست المحرّك الأساسي للتكامل، بل المحرّك الأساسي هو الصفات المشتركة، والتي تحفّز النخبة على اتخاذ قرارات مشتركة في بيئة تفتقد المعلومة الدقيقة. وتعتبر الوظائف أو "مناطق القضية issue areas" هي الركيزة الأساسية لمسار التكامل، لكن يجب أن تكون انطلاقة المسار من القضايا الأقل خلافية، لأنه يسهل التعامل معها.

✓ **الانتشار Spill over:** حسب الوظيفية الجديدة، فإنّ الانتشار هو ذلك المسار حيث نشاط معيّن ذو علاقة مع هدف معيّن، يقود إلى نشاط آخر، والذي بدوره يخلق لنا حاجات أخرى.[1] لا يمكن تحقيق التكامل ونقل الولاءات من الدولة القومية إلى المراكز فوق القومية من دون الانتشار على مستوى المجال و الفضاء. هذا الانتشار يسمح مع مرور الوقت بالانتقال من التكامل الاقتصادي إلى التكامل السياسي، ولكن، من أجل تحقيق هذا الهدف لابد أن يكون المسار التكاملي في المنهاج الصحيح، بحيث لا يجب أن تطغى المصلحة الفردية للدول الأعضاء على المصلحة المشتركة في المسار التكاملي. حسب هاس، فإنّ الانشار لديه شقين أساسيين: الانتشار القطاعي أو الوظيفي، أي اتساع النشاطات التكاملية من قطاع لآخر، مثلا من قطاع الحديد و الصلب إلى قطاع الزراعة أو تنسيق سياسات النقل. ثانيا، الانتشار السياسي، والذي يستلزم بالضرورة تسييس النشاط القطاعي، مثلا: تنسيق السياسة النقذية و تعويضها بنظام حوكمة أكثر مركزية.[2]

مع منتصف السبعينات، اقترح جوزيف شميتر أنماط من الحراك التي قد يعرفها المسار التكاملي، إذ أشار أنّ الانتشار يتشكل من متغيّرين أساسيين، وهما: المجال Scope أي قطاع التكامل و مستوى

[1]- Leon Lindberg, *The Political Dynamics of European Economic Integration* (Stanford: Stanford University Press, 1960), p, 09.

[2]- André Malamud, Spill over in the European and south-American Integration: an assessment, European university institute, Florence, Italy, 2001, *Meeting of the Latin American studies association*, Washington DC, September 6-8 2001, p, 04.

سلطة الهيئة فوق القومية the level، أي القدرة القرارية للهيئات فوق القومية. يمكن الحديث عن ظاهرة الانتشار، عندما نسجل تقدّما على مستوى المجال و مستوى السلطة في آن واحد، وبناء على ذلك، استخلص شميتر مجموعة من الحالات، وهي كالآتي:

الحالات	المجال	مستوى السلطة
الانتشار Spill-over	زيادة (قيمة إيجابية)	زيادة (قيمة إيجابية
تقهقر Spill-back	تقلّص (قيمة سلبية)	تقلّص (قيمة سلبية)
إنكماشRetrench	انكماش(قيمة سلبية)	زيادة (قيمة إيجابية)
Muddle-about	زيادة (قيمة إيجابية)	انكماش (قيمة سلبية)
Spill-around	زيادة (قيمة إيجابية)	لا يوجد أي تغيّر (قيمة منعدمة)
Build-up	لا يوجد أي تغيّر (قيمة منعدمة)	زيادة (قيمة إيجابية)

Source: André Malamud, *op. Cit*., p, 04.

يمكن أن نلمس ظاهرة الانتشار خلال المراحل التكاملية الأولى للاتحاد الأوروبي، وخاصة في اتفاقية مرغر *Merger* الموقّعة في 1965، والتي مزجت بين اتفاقيات روما الثلاثة- جماعة الحديد و الصلب، جماعة الطاقة الذرية، والجماعة الاقتصادية الأوروبية-.أثر الانتشار الذي حدّدته الوظيفية الجديدة لا ينحصر في القطاع السياسي أو المجالات القطاعية فقط، ولكن يشمل البعد الجغرافي، فقد أشار هاس أنّ التكامل بين دول معينة، قد يؤثر على دول أخرى و يحفّزها على الانضمام، مثلما حدث في أوروبا في بداية الستينات، حيث شهدنا انضمام العديد من الدول من الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة إلى الجماعة الأوروبية، كبريطانيا، الدنمارك، النرويج، ثم البرتغال، السويد، والنمسا.[1] ولكن شميتر أقرّ أنّ هذا النمط من الانتشار لن يتحقّق إلاّ بوجود الشروط التالية، وهي: تنامي الاعتماد المتبادل بين الدول، أزمة الحجم (أي عدم قدرة الدول على تلبية الحاجيات، وبالتالي تضطر

[1]- Teodor Lucia Moga, *op. Cit*., pp, 798, 799.

إلى إدراج أعضاء جدد)، بيروقراطية إقليمية قويّة و متطوّرة، وجود تنظيمات مصالح إقليمية و مستقلة (أي جماعات مصالح) قادرة على إدارة الأوضاع على المستوى الإقليمي.[1]

✓ **الولاء:** نجاح التكامل الإقليمي متوقّف على مدى النجاح في نقل الولاءات من المستوى الوطني إلى المستوى الإقليمي. ولكن، مسار نقل الولاء لا ينفصل عن مسار الانتشار، ولن يغيّر المواطنون من ولاءاتهم إلاّ إذا تم إرضاؤهم.

2- **الفرضيات الأساسية للوظيفية الجديدة:**في مقالة فليب شميتر و الصادرة مؤخرا (2015)، حصر المسلمات الأساسية للنظرية الوظيفية الجديدة فيما يلي:

✓ **التكامل الاقتصادي و الاعتماد المتبادل:** إنّ رفع الحواجز عن التجارة، والاستثمار، وحركة الأفراد، ووضع قواعد مشتركة من أجل تنظيم السوق، يقود إلى تنامي مستمر للإعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.[2]

✓ **الفوائد والانطباعات العامة:** إنّ فوائد تنامي الإعتماد المتبادل بدون شك تكون إيجابية، سواء للاقتصاد أو للأفراد. هذه الفوائد، سوف يتم الاعتراف بها وتقديرها، كما أنه سوف يتم توزيعها عبر الدول الأعضاء. بناءا على ذلك، فإنّ الجماهير سوف تؤيد وتساند المنظمة فوق الإقليمية، وتدعم توسيعها في المستقبل، وهذا التأييد قد يكون في صورة موافقة سلبية أو موافقة نشيطة، هذا تابع أساسا إلى مدى وضوح التهديدات و حجم الفوائد.[3]

✓ **الأمن:** إن الفائدة الأولى المتوقّعة من التكامل الإقليمي هي تحقيق الأمن، سواء تعلّق الأمر بتهديد من طرف فاعل خارجي أو تهديد من طرف فواعل داخلية.[4]

✓ **دور الخبراء:** يكلّف الخبراء بالعديد من المهام، سواءا على مستوى المنظّمة الإقليمية أو على مستوى البيروقراطيات الوطنية، ومن المفترض أن يكون الخبراء متلهّفين لتوسيع دورهم في صناعة القرار، وبناءا على ذلك، سوف يقترحون مبادرات جديدة، حالة توفُّر الفرصة لذلك، خاصة أثناء

[1]- Philippe Schmitter (2005), *op. Cit.*, p, 258.
[2]- Joseph C. Schmitter and Zoe Lefkofridi, "Neo-fuctionalism as a Theory of Disintegration," *Chinese political science review*, vol.01, No. 01, 2016, p, 03.
[3] - Ibid, p, 04.
[4] - *Ibidem*.

الأزمات. ومن المفترض أيضا، أن يكون الخبراء متحفّظون بخصوص التسييس المبكّر للمنظمة الإقليمية، ولهذا لا بدّ أن يسعوا لحل المشاكل الداخلية من دون إدراج فواعل خارجية، وبالأخص تلك الفواعل التي تملك أجندة سياسية واسعة. حيث يهتم الخبراء بتشكيل ما تعرف بالجماعة المعرفية *Epistemic Community*، والمبنية على الاتفاق الواسع حول طبيعة المشاكل و وسائل حلها، والهادفة لتوسيع الدور التدخّلي للمنظمة فوق الإقليمية في السلطة العامة.[1]

✓ **احترام قرارات المنظمة فوق القومية**: إنّ سياسات المنظمات الإقليمية فوق القومية، لا بدّ أن تكون قادرة على تعزيز نفسها بشكل ذاتي *self-enforcing*، فالدول الأعضاء يجب أن تحترم الالتزام بتنفيذ سياسات المنظمة، وهذا الالتزام يكون طوعيا وفعّالا، حتى و إن لم يتم المصادقة على القرارات المتخذة. فالمنظمة فوق القومية لن تجبر على حيازة الاحتكار على استخدام القوة الشرعية داخل حدودها الإقليمية من أجل ضمان الالتزام، لكن، وبدون شك، سوف تعتمد بشكل متنامي على قدراتها لأجل الفصل في النزاعات بين الدول الأعضاء، وخاصة فيما يتعلق بتوزيع الفوائد.[2]

✓ **التقارب**: يقود الاعتماد المتبادل و التقاسم المشترك للعائدات لتقارب بين الدول الأعضاء، سواء تعلق الأمر بالأداء الاقتصادي أو الحماية الاجتماعية. هذا التقارب هو ما يشار له بالتقارب التصاعدي *Upward Convergence*، أين تصبح مستويات أداء الدول الضعيفة في المسار التكاملي أقرب إلى مستويات أداء الدول القويّة. في حالة غياب هذا التقارب، ستُجبر المنظمة فوق الإقليمية على تعويض الخاسرين في المسار التكاملي، من خلال عرض ليونة و تساهل أكبر أو من خلال إعادة توزيع العائدات المادية.[3]

✓ **التكامل السلبي و الايجابي التدرّجي**: إن مسار التكامل الإقليمي يكون تدرجيا، ويتضمن سلسلة من القرارات المترابطة، ولا يجب أن يشمل القرارات الخلافية، والتي قد تتطلّب حلولا جذرية. فمسار التكامل الإقليمي لا بدّ أن يكون مستمرا أيضا و لا يجب أن يشهد قطيعة، حتى في حالة انتقال المنظّمة الإقليمية من التعاون بين الدول الأعضاء إلى التعاون بين الدول الأعضاء و العالم

[1] - *Ibidem.*
[2] - *Ibidem.*
[3] - *Ibid.*, p, 05

الخارجي، ولا يجب أن تتأثّر هذه الاستمرارية النسبية عندما تُجبر المنظمة الإقليمية على تغيير اهتمامها من القضايا السهلة إلى المشاكل الأكثر صعوبة، أو إذا تحوّلت المنظمة من مهمة إزالة و رفع حواجز التبادل إلى مهمة تنظيم هذه التبادلات و تعويض آثارها السلبية.[1]

✓ **النزاع و التسييس**: يقود مسار التكامل الإقليمي إلى نزاعات بين الدول الأعضاء، وخاصة في المراحل الأولى، أي عندما يكون من الصعب معرفة النتائج المترتبّة عن القرارات الجماعية. أغلب النزاعات تكون مصادرها داخلية، وناجمة عن مسار التكامل في حدّ ذاته. والطريقة الوحيدة من أجل حلّ هذا النمط من النزاعات، هي مساومة ذات شقين: الشق الأول، يستلزم تنامي سلطة المؤسسات الإقليمية « *Build-up* »، والشق الثاني، يستلزم توسّع في مجال السياسات *Spill Around أو Spill Over*، بصيغة أخرى فإنّ المساومة سوف تساعد بتوسيع دور المؤسسات التكاملية الإقليمية، وتنمّي من قدرتها على ممارسة سلطة فوق قومية باستقلالية عن سلطة الدول الأعضاء. تنامي النزاعات بين الدول الأعضاء حول المسائل ذات الصلة بالمنظمة الإقليمية، وسياستها، وكذا استقلاليتها المتزايدة سوف تقود بعد فترة إلى التسييس و تعبئة رأي عام جدّ متعدّد و متنوع.[2]

✓ **الديمقراطية**: إنّ الدول الأعضاء لا بد أن تكون أنظمة ديمقراطية و ليبرالية، لديها آليات نظامية و موثوقة من أجل تعيين حكام مسؤولين، ملتزمين باحترام قاعدة القانون و حقوق الانسان، ومزاولة النشاطات السياسة. لا بد أن يتمتع المواطن بحرية من أجل تشكيل التنظيمات السياسية الجماعية، الأحزاب، الجماعات، والحركات، سواءا على المستوى الوطني أو الإقليمي، وبهذا يكون قادرا على دعم و انتقاد سياسات منظّمة التكامل الإقليمي. فالمؤسسات السياسية الديمقراطية توفّر الشغف، القناعة، وحتى المعلومات اللازمة لممثّلي المصالح الوطنية و الدولية، الأمر الذي يسمح للمؤسسات فوق القومية بمخاطبة المواطن بشكل مباشر.[3]

✓ **نتائج التوسيع**: إنّ التوسّع عبر ضم أعضاء جدد لا يغيّر بالضرورة من المسارات المؤسّسة للمسار التكاملي، أو مؤسسات التكامل، حتى ولو كانت الدول الأعضاء لديها مزايا اقتصادية و

[1] - *Ibidem*.
[2] - *Ibidem*.
[3] - *Ibid.*, p, 06.

اجتماعية مختلفة. فالمؤسسات الرسمية لمنظمة التكامل الإقليمي سوف تكون قادرة على التكيّف و التأقلم. وعلى الرغم من أنّ انضمام أعضاء جدد إلى مسار التكامل قد يجعل من مسار صناعة القرار بطيئا و أكثر صعوبة، ولكنه لن يقود إلى انحسار أو توقّف المسار التكاملي، إذ يمكن عبر المفاوضات البينية التوصل إلى مساومات شاملة.[1]

✓ **النزاعات التعدّدية:** إنّ النزاعات التي من المحتمل أن تنشب بين الدول الأعضاء، هي نزاعات تعدّدية. لكن، يمكن تجنُّب الاستقطاب الحاد بين الفواعل المتنازعة (سواء على المستوى الوطني أو تحت الوطني) من خلال توزيع متقارب للعوائد التكاملية.[2]

✓ **الغاية:** أغلب نظريات التكامل و الاندماج تزعم أنّ النهاية للمسار التكاملي هي مجموعة من المؤسسات المستقرة و المستدامة، لكن الوظيفية الجديدة كانت جدّ متردّدة في التنبؤ و تحديد النهاية السياسية، ولكنها تفترض أنّ منظمة التكامل الإقليمي من الممكن أن تتطوّر على المستوى المؤسساتي على شكل دالة من المنافع (التي يتم توزيعها)، ودالة من النزاعات (التي يتم حلها)، وليس من الضروري أن نشهد تشكيل مؤسسات هيراركية متمركزة في مكان واحد. على العكس من ذلك تماما، فمسار التكامل الأوروبي قد أفرز لنا مجموعة من المؤسسات المتعثرة في مناطق مختلفة، وبهياكل داخلية مختلفة، وبشروط عضوية مختلفة أيضا. وعندما ضربت أزمة اليورو منطقة الاتحاد الأوروبي، لم يكن هذا الأخير يمتلك المؤسسات المتماسكة، والقادرة على التعامل معها. وبهذا، كانت النتيجة مبادرة جماعية فوضوية، تنافسية، ومبالغ فيها في بعض الحالات.[3]

✓ **الأزمات الخارجية:** كل منظمة تكامل إقليمي هي وليدة سياقات دولية متنوعة، وكل مسار تكاملي إقليمي تابع لأحداث و أزمات خارجية غير متوقّعة. هذه الأزمات و الضغوط الخارجية قد يكون لديها أثر متباين على الدول الأعضاء، وقد تتحوّل لمصدر للنزاع الداخلي. لا يمكن تحديد

---

[1] - *Ibid.*, p, 06.

[2] - *Ibidem*.

[3] - كان ارنست هاس في البداية يعتقد أنّ الغاية النهائية للتكامل هي التكامل السياسي، ولكن ليون ليندبرغ عارضه بشدة حول هذه النقطة، لأنه لا يؤمن كثيرا بإمكانية نقل الولاءات إلى الهيئات فوق القومية، إذ أشار أنّ النخب السياسية من المحتمل أن تنقل النشاطات السياسية و التوقعات إلى الهيئات فوق القومية، ولكنها لن تعلن ولاءها، من أجل الاطلاع أكثر، أنظر:

Leon Lindberg, *The Political Dynamics of European Economic Integration* (Stanford: stanford university press, 1963), p, 06.

Ibid., p, 07.

وقت و زمان هذه الأحداث، فهي غير متوقعة، وقد يكون من الصعب حلها، لأنّ منظمة التكامل الإقليمي ليس لديها القدرة على فعل ذلك، وعلى هذا الأساس، فإنّ المنظمات الإقليمية قد تحتاج لتطوير سياسات تعاونية مع الدول غير الأعضاء من أجل تجاوز الأزمة. لكن، المثير للجدل، أنه خلال مسار الاستجابة لهذه الأزمات الخارجية، من المحتمل أن تجد أعضاء منظمة التكامل الإقليمي نفسها مجبرة على التعامل مع السياسات العليا ذات الصلة بالهوية الوطنية و الأمن، وهو المجال الذي لا تمتلك فيه خبرة واسعة.[1]

✓ **العدالة:** حسب الوظيفية الجديدة، لا بد من النظر إلى المسار التكاملي الإقليمي من طرف نسبة معتبرة من الضحايا/المستفيدين على أنه عادل، وهذا الإدراك الجماعي لا ينفصل عن توزيع العائدات، ونظرة الفاعلين لهذا التوزيع. لكن العدالة في حقل العلوم السياسية عبارة عن قضية جدلية و غير ثابتة، وقد تكون مصدرا للمراوغة و التلاعب، وخاصة بين الدول و الأفراد الذين لديهم تاريخ من المعاملة غير العادلة مع بعضهم البعض. أي معيار الحكم على العدالة *Fairness* أو *Justice* تابع بشكل كبير للعوامل الذاتية، وليس لعوامل موضوعية.[2]

3- الانتقادات الموجّهة للوظيفية الجديدة:

واجهت الوظيفية العديد من الانتقادات، وأغلبها ما هي إلا انعكاس للأزمات العميقة التي عرفها الاتحاد الأوروبي منذ تشكيله، مثل: موقف شارل ديغول من انضمام بريطانيا، وأزمة الكرسي الفارغ الفرنسية في 1965، الأزمة النفطية و الركود الاقتصادي الدولي خلال عقد السبعينات، والذي قادت لبروز نزعات حمائية عمّمت شكوكا حول استمرارية التجربة الأوروبية، والانتشار القطاعي.[3] أغلب الأزمات كانت خلال عقدي السبعينات و الثمانينات، والتي يشار لها بالعصور المظلمة

[1] - *Ibidem*.
[2] - *Ibid.*, pp, 07, 08.
[3]- Teodor Lucia Moga, *op. Cit.*, p, 800.

بالنسبة للوظيفية الجديدة، وخاصة عند النظر إلى موجة الكساد التي عرفتها أوروبا آنذاك، إلى جانب الأزمات ذات الصلة بقمة الجماعة الأوروبية و العلاقات الخلافية بين بريطانيا و أعضاء الجماعة.

من أهم الانتقادات الموجّهة للوظيفية الجديدة، هو إهمالها للدور الحكومي في الدفع بمسار التكامل، إذ يؤكد ستانلي هوفمان *Stanely Hoffman* أنّ المسار التكاملي لا يمكن أن ينجح بمعزل عن المفاوضات الحكومية، فالنهج الوظيفي ليس المحدّد الأساسي للمسار، وليس العامل المحوري في تشكيل مؤسسات الجماعة الأوروبية، بل منطق التنوع هو المتغير المتحكّم بالمسار و هو الذي يحدّ من انتشار ما تعرف بآثار التكامل. كما أكد هذا الأخير على ضرورة الفصل بين السياسات العليا و السياسات الدنيا و أولوية السياسات العليا في المسار التكاملي، والتي تتمثل، حسبه، في سياسات الرفاه الاقتصادي، والسياسي، والمصالح الوطنية الحيوية.[1]

فالسياسات الدنيا و المنطق الوظيفي لا يكفيان من أجل تحقيق الانتشار التلقائي، سواءا على مستوى الجغرافيا أو على مستوى القطاعات، لأنّ الحكومات دائما ما تسعى إلى تقليص مستويات اللايقينية و الحصول على الرقابة المحكمة على مسارات القرار المتعلّقة بالمصالح الحيوية. وقد مرّ الاتحاد الأوروبي بالعديد من الأزمات التي تثبت لنا أنه من الصعب تجاهل ذلك الفصل بين السياسات العليا و السياسات الدنيا أو البعد القومي للدول، من أهمها: القرارات السلبية للقيادة الفرنسية في عهدة شارل ديغول و الخلافات البينية حول انضمام الأعضاء الجدد، أزمة اللاجئين السوريين و تأثيرها على أروبا، انتشار الحركات المتطرّفة في دول أوروبا الغربية، أثر أزمة المديونية و التقهقر الاقتصادي على الاقتصاد المحلي للدول الأعضاء.[2]

4- الوظيفية الجديدة-الجديدة:

في سنة 2002 ، قدّم فيليب شميتر مقالته الشهيرة تحت عنوان "الوظيفية الجديدة-الجديدة"، والتي أعاد فيها مراجعة بعض المسلمات الأساسية لارنست هاس. إذ يعتقد شميتر أنّ التوترات الناجمة عن البيئة الشاملة أو التناقضات التي تفرزها اختلافات الماضي، قد تخلّف لنا أداءا غير متوقّعا على

[1] - *Ibidem*.
[2] - *Ibid.*, p, 801.

مستوى المسار التكاملي. والإحباط و عدم الرضا اللذان قد تخلّفهما هذه العوامل و المتغيرات، من شأنهما أن يدفعا للبحث عن وسائل جديدة من أجل تحقيق الأهداف المسطّرة من طرف الدول الأعضاء، كما يجبر هذه الأخيرة على إعادة النظر في استراتيجياتها حول عملية صناعة القرار على المستوى الإقليمي، وهذه المراجعة تمس مجال و مستوى التكامل، وبالتالي سوف تؤثر لا محالة على مسار الانتشار. [1]

حسب الوظيفية الجديدة-الجديدة، فإنّ العوامل التي قادت للتكامل ليست مؤشرا كافيا من أجل التنبؤ باستمرار و نجاح التجربة التكاملية، لأنّ متغيرات الخطأ *error variables* موجودة في كل مرحلة من المسار، حتى لو كانت الجماعة الإقليمية تتمتع بتقليد و رصيد تاريخي معتبر في حلّ الأزمات بين الدول الأعضاء. ولقد اقترح شميتر دورتين أساسيتين في مسار عملية صناعة القرار الإقليمي، وهما:

- دورة المبادرة *Initiation Cycle* و هي المرحلة الأولى للتكامل.
- الدورة الفتيلة *Priming Cycle*، والتي تتميّز بمجموعة من الخصائص الأساسية، وهي:
  - اختلاف على مستوى الحجم/السلطة؛
  - تباين في معدّلات التعاملات و الاعتماد المتبادل الاقتصادي، الاجتماعي، والثقافي؛
  - تباين في مستوى التعددية الداخلية؛
  - تباين في مدى تكامل النخب؛
  - تباين في مستويات التبعية للعالم الخارجي.

ففي هذه الدورة، يتطوّر المسار التكاملي بشكل ملحوظ، ويبرز هذا التطوّر في مظاهر مختلفة، مثل: توزيع متعادل للعائدات التكاملية (أي تكافؤ العائدات و التكاليف بين الدول الأعضاء)، تشكّل منظمات شبه حكومية و غير حكومية في بعض القطاعات، والتي تضم جميع الدول الأعضاء، نموّ

[1] - Phlippe C Schmitter, "neo-neofunctionalism", European University Institute, July 2002, available at: *https://www.eui.eu/Documents/DepartmentsCentres/SPS/Profiles/Schmitter/NeoNeoFunctionalismRev.pdf*, p, 27.

هويّة إقليمية Regional Identity، وأخيرا، تطوّر السياسات الإقليمية. وانطلاقا من هذه الخصائص صاغ شميتر مجموعة من الفرضيات الشاملة، ذات الصلة بهذه المرحلة، وهي كالآتي:

1) بقدر ما كان هناك فارق أقلّ على مستوى الحجم و النفوذ بين الفواعل الوطنية، بقدر ما ترسّخ اعتقاد لدى الدول الأعضاء بأنّ الفوائد التكاملية سوف تكون متساوية؛

2) بقدر ما كانت هناك معاملات متنوعة، بقدر ما تعزّز الأساس الإقليمي لهذه المنظمة و تنامت الهويّة الإقليمية بشكل أوسع؛

3) كلما تنامت التعدّدية الداخلية، سواء داخل الدول الأعضاء أو بين الدول الأعضاء، يتنامى عدد الجماعات العابرة للقومية و تتعزّز الهويات الإقليمية؛

4) بقدر ما كانت توجّهات وتوقّعات النخب في الوحدات الوطنية متقاربة، أصبح سهلا تشكيل الجمعيات العابرة للقومية وترتفع بهذا درجات قبول الهويات الإقليمية؛

5) كلما اتسع فضاء و مستوى المؤسسات الإقليمية، ساهم البيروقراطيون الإقليميون بشكل أكبر في مسار الإصلاح؛

6) إنّ التغيرات على مستوى البيئة الإقليمية الخارجية قد يكون لديها أثر عكسي، أي انخفاض أو تنامي التبعية الاقتصادية الشاملة قد يرفع من درجة الحساسية للوضع الدولي.[1]

خلاصة:

تتفق التيارات الثلاثة للوظيفية حول أولوية التكامل من أجل تحقيق السلام الدولي، كما أنها ترى أن الحاجة الوظيفية هي الأساس والمنطلق للمسار التكاملي، لكنها تختلف حول العديد من النقاط، من أهمها، نذكر: تلقائية أثر الانتشار، غاية المسار التكاملي، البعد الجغرافي للمسار التكاملي، وأثر السياق الخارجي على تقدّم المسار التكاملي، وأخيرا، فواعل التكامل.

[1]- Phlippe C Schmitter (2002), *op. Cit*., pp, 28, 29.

المحاضرة الخامسة:مقاربة الاعتماد المتبادل

مقدمة:

شكّل التطوّر التكنولوجي و تنامي التعاملات الاقتصادية الدولية، وحتى انتشار أسلحة الدمار الشامل خلال عقد السبعينات و الثمانينات تحدّيا كبيرا للمدرسة الواقعية و النظريات الوظيفية للتكامل على حدّ سواء. فمن جهة، مازال العامل القومي، والصراعات الحدودية فاعلة بشكل قويّ في العلاقات الدولية، بحيث لا يمكن تجاهلها في المسار التكاملي، ومن جهة أخرى، شهد العالم تنامي فواعل غير دولاتية جديدة، سواء على المستوي الداخلي أو على المستوى الخارجي، والتي تلعب دورا محوريا في عملية صناعة القرار بالسياسة الخارجية. وفي ظل هذه التغيّرات الدولية، بزغت مقاربة الاعتماد المتبادل *Interdependence*، والتي فُصّل فيها بعد ذلك باسهاب في أبحاث كل من جوزيف ناي *Joseph Nye* و روبرت كيوهان *Robert Keohane*.

1- سياق ظهور مقاربة الاعتماد المتبادل:

خلال عقد السبعينات، عرف العالم تطوّرات مختلفة، بحيث أصبحت المقاربة الواقعية، والمتمحورة حول مفهوم الأمن العسكري، عاجزة عن التعامل مع المعطيات الدولية الجديدة، أو فهم و تفسير المتغيرات الجديدة. من أجل هذا فهم العالم، يعتقد كل من جوزيف ناي وروبرت كيوهان، أنه لا بد من دراسة الاعتماد المتبادل المتعدّد الأبعاد، الاقتصادي، الاجتماعي، وحتى البيئي. وقد ناقشا هذا الطرح بشكل عميق في دراستهما بعنوان "العلاقات العابرة للقومية والسياسات العالمية *Transnational relations and world politics*"[1] إلى جانب دراستهما تحت عنوان "السلطة والاعتماد المتبادل *Power and Interdependance*".[2] حيث عبّرا فيهما صراحة عن تراجع دور

[1]- انظر:
Joseph Nye and Robert Keohan, "Transnational Relations and World Politics," *International Organization*, vol. 25, no. 3, (Summer, 1971), pp. 329-349

[2]- انظر:
Josephe Nye and Robert Keohane, *Power and interdependence* (USA: Pearson, 4th edition, 2011)

الدولة الوستفالية و العامل العسكري، وكذا عجز التيارات الليبيرالية التقليدية و الوظيفية عن تفسير التغيرات الجديدة.

فقد عرفت القوة العسكرية تراجعا كبيرا في العلاقات الدولية، بسبب أربعة عوامل أساسية، وهي: ارتفاع تكاليف استخدام القوة العسكرية، خطر تصعيد التسليح النووي، المقاومة الصادرة من الشعوب الضعيفة ضدّ التدخّلات الأجنبية، الانعكاسات السلبية لاستخدام القوة العسكرية على الواقع الاقتصادي، وتنامي أهمية الرأي العام. فالأحداث الدولية خلال عقدي السبعينات و الثمانينات تؤكّد أنّ استخدام القوة العسكرية، بما فيها القوة النووية، يقتصر على الردع فقط، وفي بعض الحالات لا يكون الردع فعالا. إلى جانب ذلك، توظيف هذه الأخيرة، ليس بالأمر السهل حتى في الدول الصغيرة، بسبب تنامي حركات التعبئة الاجتماعية المعارضة للسياسة الخارجية للدول الكبرى، سواءا في الدول الكبرى أو في الدول الحديثة الاستقلال. ومن ضمن الحالات التي أثارت سخط الرأي الدولي، الحرب الفيتنامية و الغزو الروسي لأفغانستان. على هذا الأساس، أصبحت حكومات القوى الكبرى حذرة جدا في استخدام القوة الصلبة، بما فيها الحكومات التي تتبنّى التوجه الهجومي: فإدارة ريغان على سبيل المثال، كانت حذرة جدّا في التدخل عسكريا في أمريكا الجنوبية و أمريكا الوسطى.[1]

خلال عقد الخمسينات، كان استخدام القوة العسكرية في العلاقات الدولية غير مكلّف، وفعاليته عالية، وهذا ما أعطى صدى كبيرا جدّا للفكر الواقعي، الأمر الذي سمح للدول الكبرى بالقيام بعدّة تدخّلات، مثل: التدخل في إيران 1953، غواتيمالا 1954، لبنان 1958، على العكس من ذلك، واجهت التدخلات الأمريكية خلال الثمانينات في كل من ايران، نيكاراغوا، لبنان، العديد من العراقيل، وربما الحالتين الوحيدتين اللاتي كانا فيهما التدخل فعّالا، هي: حالة غرينادا، والضربات الجوية في ليبيا.[2]

[1]- Joseph Nye and Robert Keohane, "Power and Interdependence Revisited," *International Organization*, vol.41, no.04, 1987, pp, 727, 728.
[2] - Ibid., p, 728.

من جهة أخرى، لم تصبح الدولة هي الفاعل الوحيد و الرئيسي في العلاقات الدولية، فقد تنامت مكانة كل من الشركات المتعددة الجنسية، وحركات التعبئة الاجتماعية، وحتى الحركات الدينية و العرقية، في مسار صناعة القرار في السياسية الخارجية، لكن، هذا لا يعني إلغاء كلّي لدور الدولة. كل هذه المتغيرات السابقة الذكر، ساعدت كل من جوزيف ناي و كيوهان على صياغة مقاربة الاعتماد المتبادل انطلاقا من المزج بين بعض مسلمات الفكر الواقعي و المقاربة الليبيرالية.[1]

2- الاعتماد المتبادل و الاعتماد المتبادل المركب:

حسب ناي و كيوهان، الاعتماد المتبادل هو وضع قائم يتميز بوجود تأثّر متبادل بين الدول أو الفواعل التابعة للدول، والاعتماد المتبادل ليس مفهوم حكر على الميدان الاقتصادي، بل يمتد ليشمل الميدان العسكري، والاجتماعي، والثقافي.[2]

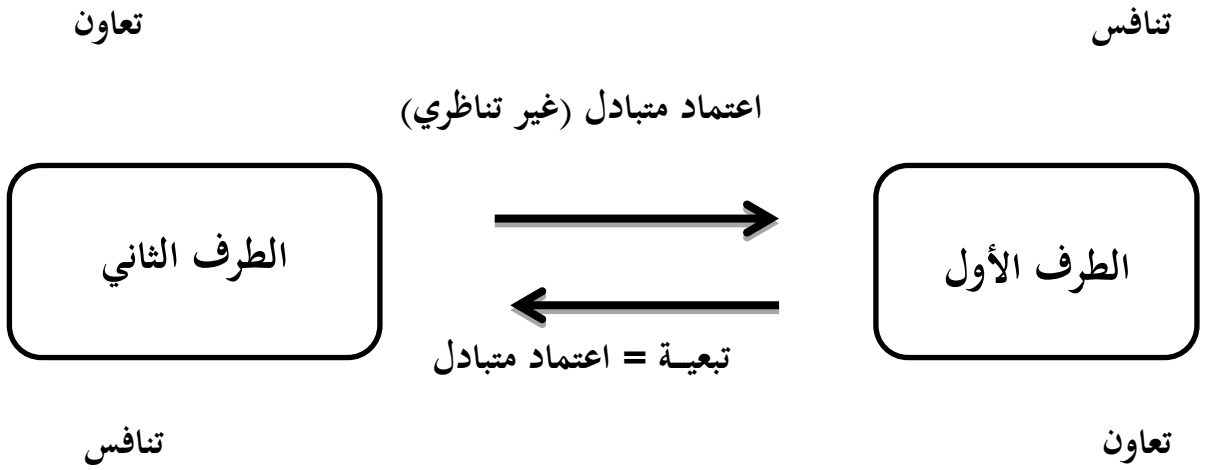

"مخطّط يوضح علاقة الاعتماد المتبادل حسب كل من جوزيف ناي و روبرت كيوهان"

[1]- فعلى الرغم من الاختلاف القائم بين المقاربتين، يعتقد الباحثان بوجود عدة نقاط تشابه فيما بينهما: فكلا المنظوران لديهما أصولا نفعية، ويؤكدّان أنّ الفواعل في العلاقات الدولية عقلانية تسعى بالأساس لتحقيق منفعتها.بالإضافة لذلك، كلا المنظورين يعتقدان أنّ السياسات هي مسار للتبادل السياسي و الاقتصادي، والقائم على المساومة bargaining. لكنهما، ومن دون شك، يختلفان من نواحي عديدة، وخاصة حول أهداف الفواعل و طبيعة البيئة السائدة. فالمنظور الواقعي، يؤكد أنّ الدولة تبحث بالأساس عن النفوذ و الأمن، والقوة هي أهم مصدر للبقاء في هذا العالم، وكل دولة لا بد أن تعتمد على مواردها الخاصة و تكافح من أجل الحفاظ على مكانتها في الساحة الدولية، حتى لو كانت التكاليف الاقتصادية عالية جدّا. أما الليبيرالية أيضا تدرس سلوك الدولة و سلوك فواعل أخرى، وتعتبر أنّ الحوافز الاقتصادية مهمة جدا و ترتبط ارتباطا مباشرا بالقضايا الأمنية، للاطلاع، انظر:

Joseph Nye and Robert Keohane, *op. Cit*., pp, 728, 729.

[2]- *Ibid*., 728.

عائدات الاعتماد المتبادل ليست متساوية بالضرورة، لأنّه بالأصل علاقة غير تناظرية Asymmetrical، وهو الأمر الذي يسمح بخلق نمط من النفوذ، يعرف بسلطة أو نفوذ الاعتماد المتبادل، فاللاتماثل في العلاقة قد يكون فرصة لبعض أطراف العلاقة من أجل الضغط أو ممارسة سلطتها أوقات الأزمات. ومفهوم اللاتناظرية في الاعتماد المتبادل ليس جديدا، بل طرح من قبل في دراسة ألبرت هيرشمان *Albert Hirschman* تحت عنوان "النفوذ الوطني وبنية التجارة الدولية"،[1] وكذا مقال كنيت وولتز Kenneth Waltz تحت عنوان "وهم الاعتماد المتبادل الوطني"[2].

فالاعتماد المتبادل، في هذه الحالة، يشير إلى حالة من التبعية Dependency والتي تعبّر عن تأثّر دولة بالقوى الخارجية، أي بصيغة أدق الاعتماد المتبادل هو التبعية المتبادلة بين الدول و الفواعل، وقد يستخدم في العديد من الحالات من طرف الفواعل الدولية، بهدف الضغط على فواعل أخرى. وتتضمن هذه التبعية نمطين من العلاقات: التعاون Cooperation و التنافس Competition، فالاعتماد المتبادل، لا يشير للسلام والتعاون فقط، بل هناك ما يعرف بالآثار التبادلية المكلّفة، إذ في قلب هذه العلاقة نجد: التعاون، التبعية، التبادل في جميع الميادين، وحتى النزاع في المصالح، ولكن على عكس مسلمات الواقعية، فإنّ النزاعات في هذه الحالات لا تكون لعبة صفرية.[3]

من خلال دراسة الاعتماد المتبادل، طوّر ناي و كيوهان مقاربة الاعتماد المتبادل المركّب *The Complex Interdependence*، وهو منظور يهتم بدراسة القنوات المركّبة الناجمة عن الروابط المتكاثفة، بحيث تصبح الفواعل تابعة لبعضها البعض، ومنكشفة لنشاطات بعضها البعض Vulnerability، وحسّاسة لحاجات بعضها البعض Sensibility. فالاعتماد المتبادل المركّب حسبهما، هو ظاهرة اقتصادية فوق قومية، حيث تتعاون الدول مع بعضها البعض، لأنّ رخاءها واستقرارها الدولي في النظام الشامل مرتبطان بهذه العلاقة. أي أنّ مفهوم المصلحة الوطنية لم يعد محصورا بالمعطيات الأمنية أو الوسائل العسكرية، ولا يعترف أيضا بذلك الفصل المعياري بين

---

[1]- انظر:

Albert Hirschman, *National Power and the Structure of Foreign Trade* (California : University of California press, 1980)

[2]- انظر:

Kenneth Waltz, *The Myth of National Interdependence* (Cambridge: MIT press, 2000).

[3]- Joseph Nye and Robert Keohane, *op. Cit*., p, 728.

السياسات الدنيا و السياسات العليا.[1] ويحصر كل من ناي و كيوهان خصائص الاعتماد المتبادل المركّب في النقاط التالية:

- **تعدّد القنوات:**

تتضمن السياسات الدولية العديد من القنوات التي تربط بين المجتمعات، إذ نجد: الروابط (Linkages) بين الدول، الروابط العابرة للحكومات، والروابط العابرة للقومية، وهذا يتعارض مع المسلمة الواقعية، التي تعتبر أنّ الدولة هي الفاعل الأساسي في العلاقات الدولية. في هذا العالم المركّب، فإنّ التفاعل الرسمي و التفاعل غير الرسمي بين الحكومات، ليس المصدر الوحيد الذي يجعل المجتمعات متّصلة مع بعضها البعض، بل هناك الروابط غير الرسمية بين النخب غير الحكومية و المنظّمات العابرة للقومية، والتي تنامت أهميتها بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. فالشركات المتعدّدة الجنسية و البنوك لديها أثر كبير جدّا على العلاقات الداخلية و العلاقات بين الدول، لأنّ هذه الفواعل لا تسعى لتحقيق مصالحها فقط، ولكن هي بمثابة حزام العبور الذي يجعل سياسات الحكومة في العديد من الدول أكثر حساسية لبعضها البعض.[2]

- **غياب التراتبية في معالجة القضايا:** في عالم الاعتماد المتبادل المركّب لا توجد أيّ تراتبية في معالجة القضايا، فالخط الفاصل بين السياسية الخارجية و السياسة الداخلية يصبح مبهما، ولا توجد أجندة واضحة للعلاقات بين الدول، فالقضايا العسكرية ليست بالضرورة هي الموضوع الذي قد يحظى بالأولوية، لأنّ أجندة الشؤون الخارجية تتميّز بالتنوع، وأي قضيّة يمكن أن تحتل الصدارة.[3]

- **تراجع دور القوة العسكرية:**على عكس المنظور الواقعي، والذي يعتقد أنه على كل دولة أن تسعى للحفاظ على بقائها بشكل فردي، فإنّ عالم الاعتماد المتبادل حذر جدّا بشأن هذه المسلّمة، وخاصة مع تطوّر استخدامات القوة العسكرية، كالأسلحة النووية، والبيولوجية، والكيميائية، وكذا فشل القوة العسكرية في حلّ الخلافات الاقتصادية. مع ذلك، لا يمكن إلغاء مكانة القوة الصلبة

[1]- Joseph Nye and Robert Keohane, *Power and Interdependence: world politics in transition* (Boston: Littl Brown and Co, 1977), p, 10.
[2]- *Ibid*.,p, 26.
[3]- *Ibid*.,p, 25.

بشكل تام، إذ تبقى هذه الأخيرة مهمّة في العلاقات العسكرية و السياسية، وخاصة إذا تعلّق الأمر بمجابهة الأحلاف المنافسة.[1]

خلاصة:

لقد نجحت مقارب الاعتماد المتبادل في طرح منظور يفسر التغيرات السياسية و الاقتصادية التي شهدها العالم منذ بداية عقد السبعينات، إذ يجمع بين مسلمات المدرسة الواقعية و المدرسة اللبيرالية. مع ذلك، لم يقدم هذا المنظور تفصيلا دقيقا حول طبيعة القنوات التبادلية المتعددة، ومتى يمكن أن تكون تهديدا، أو أن تكون حافزا من أجل تحقيق التعاون و التكامل بين الدول.

[1] - *Ibid.*, p, 28.

المحاضرة السادسة:المقاربة الاتصالية و التكامل الدولي

مقدمة

تعود الأصول الفكرية للمقاربة الاتصالية في العلاقات الدولية للمفكر الرياضي نوربرت وينر Norbert Weiner، والذي وظّف مصطلح السيبرنيطيكا Cybernitic في دراساته الأكاديمية.[1] ويهتم النموذج السبرنيطيقي بدراسة عمل الأنظمة و التغذية الاسترجاعية في حقل العلوم الفيزيائية و الاتصالية، والعلوم البيولوجية، إذ يعتقد وينر أنّ كل إنسان لا بد أن يتكيّف مع البيئة الخارجية، ولهذا يضطر إلى تعديل سلوكه في بعض الحالات بما يتناسب مع هذه البيئة وفقا لمسار التغذية الاسترجاعية *Feedback*. لكن عملية التغذية الاسترجاعية تستلزم توفّر المعلومة، فلا يمكن التكيّف في ظل غياب المعلومات اللازمة.إنّ المقاربة الاتصالية لا تهتم بنتائج عملية اتخاذ القرار، ولكن تهتم بمسار صناعة القرار، لأنّ الحكومات، حسبها، ماهي إلا نسق لتدفق المعلومات، وتركّز هذه الأخيرة على مفهومين أساسيين، وهما:

- ✓ **أولا، البنى المسؤولـة**:كل حكومة لديها هياكل و هيئات تعرف بالبنى المستقبلة للمعلومة من البيئة الخارجية والبيئة الداخلية، هذه البنى المستقبلة لديها مجموعة من القواعد و التي تنظّم تدفّق المعلومات، ولكن حسب النظرية الاتصالية ليست كل الدول قادرة على تحميل المعلومات المتدفّقة، فهذا مرتبط بالأساس بقدراتها و القنوات المتاحة لهذا الغرض، أي قدرة الاستجابة تختلف من حكومة إلى أخرى.
- ✓ **ثانيا:التغذية الاسترجاعية**: والتي يعرفها نوربرت وينر على أنها فرض الرقابة على الآلة أو نظام معيّن بناءا على قدرة أدائه الفعلية، وليس بناءا على احتمالات أدائه المتوقعة. تم نقل هذا المفهوم إلى حقل العلوم السياسية، وقد برز لنا نمطين من التغذية الاسترجاعية: النمط السلبي و النمط الإيجابي. التغذية الاسترجاعية السلبية، هي تلك التي تبتعد كليّا عن الأهداف المسطّرة، وبالتالي تحدث قطيعة و خلل في النظام الكلّي، وتشويش، وفي بعض الحالات قد تخلق حالة لاتوازن

[1]- للإطلاع، انظر:
Norbert Weiner, *Cybernetics: Or Control and Communication in the Animal and the Machine* (USA: MitPress,second edition, 1960).

تتسبّب في انهيار النظام ككل.أما التغذية الاسترجاعية الإيجابية، نلمسها إذا كانت السياسات المسطّرة تتناسب مع الأهداف المحددة من طرف الحكومة، أو إذا كانت المعلومات المتدفّقة هي معلومات صحيحة، أو إذا كان التحليل صحيحا، وبهذا يتوازن النظام و يستمر.

في سنوات الخمسينات، نقل كارل دويتش المقاربة الاتصالية لدراسة حقل العلاقات الدولية: في البداية ركّز دويتش على مسار بناء الدولة القومية و آليات الحراك الاجتماعية Social Mobility، وفيما بعد طوّره ليناقش الحلقات و الروابط الاتصالية الواسعة، سواء مابين التجمّعات السياسية Political Communities (أي الدول) أو داخل التجمعات السياسية، ليخلص في الأخير إلى طرح منظور "الجماعة الأمنية"، والذي يعتبر من أهم المفاهيم المقدّمة سواءا في حقل الدراسات الأمنية، أو الدراسات التكاملية.

1- مسلمات المقاربة الاتصالية:

من أجل استيعاب المقاربة الاتصالية، لا بدّ أن نفهم المنطلقات النظرية لكارل دويتش، وكيف تم توظيفها في الفكر التكاملي. ترتكز مقاربة كارل دويتش على فكرة أساسية، وهي محورية متغيّر الاتصال في التغير الاجتماعي داخل جمع أنماط التجمّعات و الجماعات الاجتماعية. وتجدر الإشارة أنّ دويتش لا يميّز بين العلاقات بين الدول و داخل الدول، لأنه يعتقد أنّ التقدم و التطور الاتصالي قد ساعد بشكل كبير على تنمية العلاقات البينية، والتي لا تقتصر فقط على الحدود الإقليمية، ولكن قد تمتد إلى أبعد من ذلك، لتشكّل في النهاية الجماعة الأمنية.

أ- الاتصال و التعبئة الاجتماعية:

في سنة 1953، قدّم دويتش كتابه الأول تحت عنوان "القومية و الاتصال الاجتماعي Nationalism and social communication"، حيث تناول فيه تلك العلاقة بين كل من الاتصال الاجتماعي و الحراك الاجتماعي، ومن أهم الاستخلاصات التي توصّل إليها، هو دور شبكات نشر المعلومات ذات الصلة بنظام الاتصال الاجتماعي و التعبئة الاجتماعية في خلق إرادة لدى الأفراد بتبني هويّة جديدة. فالدولة حسب دويتش ماهي إلا تجمّع Community أفرزه الاتصال الاجتماعي، والاتصال متغيّر أساسي لتفسير و فهم مسارات تشكيل الدولة-الأمة، ولا وجود لتعبئة من دون

وجود اتصال. في هذا الكتاب يبرز بشكل جلي تأثّر دويتش بالنموذج السبرنيطيقي، حيث قام بحساب مستويات نمو هويّة الأقليات القومية خلال القرن العشرين في ألمانيا و بعض دول أوروبا الشرقية من خلال استخدام المعطيات الاحصائية. لكن في النسخة الثانية، والتي قدّمها في 1966، منح اعتبارا أكبر لنزاعات المصلحة الناشئة عن التعبئة الاجتماعية المتنامية.[1]

بعدها نشر كتاب تحت عنوان "أعصاب الحكومة Nerves of Government"، والذي عرض فيه تحليلا دقيقا لمسار التغذية الاسترجاعية، وأثر الاتصال، ونظم المعلومات على استقرار النظام. هذه المسلّمة الأخيرة هي المنطلق المحوري من أجل فهم مقاربة الجماعة الأمنية، وكيف يساهم التغيّر الاجتماعي الناجم عن تدفّق المعلومات في تشكيل الجماعة الأمنية، فتقييم الدول لا يكون من خلال دراسة قدرتها على القيام بوظائفها، ولكن من خلال دراسة تلك القدرة على الحفاظ على علاقات قوة مستقرّة و درجة معيّنة من التوازن الاقتصادي، وفي هذا الصدد، يؤكد دويتش أنّ التغذية الاسترجاعية جدّ ضرورية من أجل تأمين عمل النظام، و أيّ خطأ قد يقود إلى تدميره، أو إفراز اختلالات، مثل: السخط الجماهيري، النزاعات المجتمعية، أو خلق حالة فزع داخل الأسواق.[2]

فحسبه، لا يجب المبالغة في تقدير الاعتبارات الشخصية للسياسيين و صناع القرار كأفراد، ولا يجب أن نعتقد أنّ تغيير الأشخاص و المناصب من الممكن أن يقود لتغيير النظام، فالأكثر أهمية من ذلك هو وضع خريطة لمراكز صناعة القرار و أنساق صناعة القرار.[3] فالتغذية الاسترجاعية هي الركيزة الأساسية للتوجيه الذاتي Self-Steering أو استقلالية التجمّعات السياسية، لأنّ المهم أن يمتلك النظام المعلومات الكافية حول الماضي و الحاضر، سواءا تعلّق الأمر بعمل النظام أو بأحد أهدافه. فكل حكومة تستقبل يوميا كمّا معتبرا من المعلومات، ومهمتها أن تختار المعلومة المهمّة، وفي حالة إذا ما منحت أولوية أكبر لمعلومات أقل أهمية بسبب اعتبارات أيديولوجية مثلا، فإنها سوف تتسبّب في خلق حالة لا استقرار داخل النظام.[4]

---

[1]- للإطلاع أكثر، انظر:
Karl Deutsch, *Nationalism and Social Communication*, (Cambridge: MIT Press, 1953).

[2] - Karl Deutsch, *The Nerves of Government: Models of Political Communication and Control* (New York: The Free Press, 1966), p, 191.

[3] - *Ibid.*, p, 211.

[4] - *Ibid.*, pp, 219, 221.

ووفقا لكارل دويتش، هناك ستة أنماط للتغيّر، والتي قد تقود إلى انهيار النظام، وبالتالي قد تؤثر على مسار الاندماج، وهي:

- أولا: انهيار السلطة قد يكون ناجما عن سياسات تسبّبت في خسائر مادية أو خسائر بشرية في موارد اجتماعية، قد تعتبر ضرورية لاستمرار النظام. وهذا يتضمّن السياسات الاقتصادية المتهوّرة، تخريب الموارد الطبيعية، منح الأولوية للربح السريع على حساب التنمية الطويلة الأمد، أو منح الأولوية للسياسات الظرفية بدل الاعتبارات المستقبلة؛[1]

- إهمال المعلومات الخاصة بالعالم الخارجي، والقادمة عبر قنوات مخصّصة لنقل المعلومات، حيث تمنح الأولوية للمعلومات الداخلية بدل المعلومات الخارجية، وبهذا تصبح القرارات مستقاة من المعلومات المخزّنة في الذاكرة. الحالات التي تسيطر فيها الاعتبارات الإثنية من أبرز الأمثلة على هذا النمط من الأزمات، فصانعو القرار يتخذون قراراتهم المتعلّقة بالجماعات الاجتماعية الأخرى المتمايزة بناءا على معطيات و معلومات سابقة و خاطئة، والتي أصبحت مرسّخة في ذاكرتهم بفعل الاتصال الاجتماعي المكثّف داخل الجماعة الاجتماعية الواحدة؛[2]

- فقدان القدرة على التنسيق و التوجيه، وهذا الأمر يحدث عندما يصبح نسق الاستقلالية أو ما أشرنا له سابقا بالتوجيه الذاتي أكثر تركيبا. حيث تكون المدة الزمنية التي تمر فيها المعلومة عبر القنوات الاتصالية طويلة جدّا و متداخلة، وبالتالي يصبح الاتصال الداخلي و نشاطات التنسيق بطيئة جدّا. فالنمو المتسارع و التغيّرات المكثّفة تجعل استجابة المنظّمة أو التجمّع السياسي بطيئا جدّا، الأمر الذي قد يقود في العديد من الحالات لتوسيع هامش الخطأ؛[3]

- تراجع في كثافة الذاكرة أو فقدان التنسيق بين كل من السلوك و الذاكرة، حيث يتم استرجاع معطيات قديمة في مقابل استقبال عدد محدود جدّا من المعطيات من البيئة الخارجية. في هذه الحالة، ينتكس الاتصال بين الذاكرة و الفعل، لأنّ المسار المسؤول عن نشر المعلومة متصل بعملية صناعة القرار، ولكن بطريقة غير صحيحة؛

[1] - *Ibid.*, p, 223.
[2] - *Ibid.*, p, 224.
[3]- *Ibid.*, p, 225.

- فقدان القدرة على إعادة التخطيط (أو الترتيب) الداخلي، و يحدث هذا النمط من الأزمات إذا كان المسؤولون عن عملية صناعة القرار يمنحون قيمة كبيرة للإجراءات المتّبعة من أجل إنتاج أو إعادة جمع المعطيات، بدل المعلومة في حدّ ذاتها. وللخروج من هذا الوضع، لا بدّ من إعادة ترتيب للذاكرة و إدراج ترتيبات جديدة؛
- فقدان القدرة على إعادة الترتيب البنيوي، و نشهد هذه الحالة عندما يكون النظام منهك أو متعب، حيث تتراجع فعالية آليات التوجيه الذاتي بشكل ملحوظ. من أهم العوارض التي نلاحظها في هذه الحالة، هي: تجنب الالتزام، اللامبالاة، الانسحاب عن المهام المسندة للأطراف المشاركة في عملية صناعة القرار.[1]

ب-التكامل و الجماعة الأمنية:

استعمل دويتش لأول مرة مفهوم الجماعة الأمنية في عقد الخمسينات، واعتبر أنّ المعلومة و المسار الاتصالي بين التجمعات السياسية هي المتغير الرئيسي و المتحكّم في مسار تشكيل الجماعة الأمنية. حيث يشير أنّ تغلغل و انتشار التغيّر الاجتماعي، سواءا داخل الدول أو بين الدول، والذي يتزامن مع تدفّق مكثّف للمعلومة، يؤثر على سياق و شروط التفاعل البيني. لكن، حسبه، مسار التغيّر الاجتماعي نزاعي بطبيعته،[2] ولهذا فإنّ التساؤل المطروح، هو كيف يمكن إدارة هذا المسار من دون اللجوء إلى العنف؟ أو كيف يمكن تشكيل الجماعة الأمنية؟

في الواقع، لا يميز دويتش في دراساته بين العلاقات بين الدول و العلاقات داخل الدول، وهذا يعود بالأساس إلى ميوله الفكرية و المنطلقات التي اعتمد عليها في دراسة المسار التكاملي. فقد اهتم دويتش في البداية بالعلاقة بين مسار بناء الدول و التعبئة الاجتماعية، ومن تم ربط هذه التعبئة الاجتماعية بمستويات تدفّق المعلومة، والمسار الاتصالي، والتغذية الاسترجاعية. على هذا الأساس، فإنّ التطور الحاصل في نظام المعلومات يقود إلى تنمية قنوات المسار الاتصالي لتتجاوز حدود الدولة

[1] - *Ibid.*, p, 227.
[2]- Wolf- Dieter Eberwein, "The Future of International Warfare: toward a global security community," *International political science review*, vol.16, issue.04 (1995) p, 346.

القومية، وتساهم في إحداث تغيير اجتماعي عميق من شأنه أن يشجّع على التكامل، كما من شأنه أن يقود للعنف، فهذا الأمر يتوقّف على عدة اعتبارات داخلية و خارجية.[1]

بالرغم من تجنّب دويتش لذلك التمييز المعياري بين العلاقات الداخلية و العلاقات بين الدول، إلا أنه أقرّ بوجود مجتمع عالمي للتجمعات السياسية، والذي يشمل الجماعات الاجتماعية، مسار الاتصال السياسي، آلة الترسيخ Machinery of Enforcement، والعادات الشعبية الدالة على مستويات الإذعان (Compliance). والسلام، وفقا له، من الممكن أن يتحقّق فقط في حالة وجود اتفاق داخل و بين الجماعات السياسية، حيث يتم معالجة المشاكل الاجتماعية المشتركة بطريقة سلمية، وحل النزاعات عبر الإجراءات الممأسسة من دون اللجوء إلى القوة المادية.[2]

بناءا على ذلك، فإنّ الجماعة الأمنية هي جماعة من الأفراد المندمجين مع بعضهم البعض، والاندماج يعني بلوغ ذلك الإحساس بالجماعة، والإحساس بالمؤسسات، والإحساس بالممارسات والتي سوف تنتشر بشكل كاف يسمح بترسيخ قناعة كافية _ أو ما يسميه دويتش بالتوقعات المتبادلة_ حول إمكانية تحقيق التغيّر السلمي.[3] في حالة التجمّعات السياسية غير المندمجة فإنّ خطر الحرب يكون قائما، و قد تسود الفوضى (الفوضى حسب دويتش هي انتشار النزاعات، وليس غياب السلطة المركزية)، لكن في حالة اندماجها ترتفع احتمالات السلم. لكن الاندماج لا يقتضي بالضرورة الانصهار التام بين هذه التجمعات، إذ يمكن أن تحافظ هذه الأخيرة على هوياتها. يوضّح الجدول الموالي الحالات التي يتحقق فيه الاندماج أو تتشكل الجماعة الأمنية.

جدول يوضّح أنواع الجماعات الأمنية حسب كارل دويتش:

[1] - *Ibidem*.
[2]- Karl Deutsch, *Political community and the north Atlantic area- International organization in the light of historical experience* (Princeton: Princeton University Press, 1957) p, 05.
[3] - *Ibidem*.

	حالة الفوضى (عدم الانصهار)	الحكومة السيدة (الانصهار)
السلام الدائم: الاندماج	سلام دولي، تعددية، جماعة أمنية	سلام داخلي، انصهار، جماعة أمنية
حرب محتملة (عدم الاندماج)	حرب دولية، عدم الانصهار، غياب الحس بالجماعة الأمنية	حرب أهلية، انصهار، لكن لا يوجد جماعة أمنية

Source: LijphartArend, "Karl W. Deutsch and the New Paradigm in International Relations." InR.L. Merritt and B.M. Russett (eds), *From National Developmentto Global Community*, (London: George Allen & Unwin, 1981), p, 237.

يعتقد دويتش أنه ليس من الضروري تشكيل حكومة عالمية مركزية لتحقيق السلم و الاندماج، بل يؤمن بأنّ النظام غير المركزي من الممكن أن يقود لخلق جماعة أمنية متعدّدة و مندمجة Integrated Pluralistic Security Community، لكن تشكيل هذه الأخيرة مرهون بتوفّر الإحساس بالجماعة، والإحساس بالمؤسسات،[1] إلى جانب مجموعة من الشروط الأساسية الأخرى، وهي:

- **الديمقراطية:**

يشترط دويتش توفر أنظمة ديمقراطية،لأنّ الشرعية شرط أساسي من أجل تجنّب الحلول العنيفة، أو بتعبيره، لأنّ المسار الاتصالي و الاندماج يرتبط ارتباطا وثيقا بمستويات إذعان الأفراد للنظام السياسي، وكذا طريقة إدراكهم ل "آلة التعزيز"، فهل هي شرعية أم لا. ففي حالة الاعتراف بشرعية التجمّع السياسي، فإنّ الأفراد يعلنون انتماءهم لمؤسسات النظام السياسي، وبالتالي يتوفّر الشرط اللازم من أجل تحقيق الاندماج، والعكس صحيح. ويمكن الاستدلال في هذه الحالة بنموذج الاتحاد السوفياتي، والذي اعتبر لفترة طويلة أنه مستقر و لكن غياب الشرعية قد قاد إلى تفككه، لأن الأنظمة الشمولية لا توفّر تلك القناعة الراسخة بالتغيّر السلمي و غالبا ما تشهد انسدادا بسبب سوء قراءة المعلومات أو غياب الاتصال.[2]

[1] - Lijphart Arend, *Loc. Cit*.
[2]- Wolf- Dieter Eberwein, *op. Cit*., p, 350.

ولكن تجدر الإشارة، أنّ الأنظمة الشمولية ليست الوحيدة التي تعاني من هذا النمط من المآزق، حتى الدول الديمقراطية قد تواجه صعوبات في تشكيل الجماعة الأمنية بسبب أزمات شرعية ذات صلة عميقة بالجانب الهوياتي، والتي تقود بدورها إلى توتّرات فعلية، حالة الحرب الأهلية في إيرلندة الشمالية و الحركات الانفصالية في إسبانيا. هذا النمط من الأزمات ماهو إلا مؤشّر على وجود جماعات اجتماعية غير مندمجة و لا تتقاسم نفس الهوية مع باقي الأفراد في الدول الديمقراطية. بصيغة أدق، إذا كان هناك شرخ بين كل من الهوية الوطنية و شرعية النظام في النظام الديمقراطي فإنّ احتمالات انشقاق و تصدّع الجماعة الأمنية يكون عاليا، وكذا الحال لاحتمالات اللجوء لاستخدام العنف، حيث تفضّل كل جماعة اجتماعية داخل التجمّع السياسي تطوير هويّات خاصة بها.[1]

- **ضمان حقوق الأقليات:**

يجب أن تكون القواعد، والأعراف، والإجراءات التي تضمن حقوق الأقليات داخل الدولة قابلة للتغيير و التعديل بشكل سلمي. ولا بدّ أن يكون النظام السياسي مبنيا على مبدأ الاعتراف بالحرية الفردية، حيث التغيّر لا يمكن أن يحصل إلا عبر الإجماع أو المساومة، ولن يتعرّض أي طرف للإقصاء.[2]

- **أثر الاعتماد المتبادل:**

يلعب الاعتماد المتبادل دورا كبيرا في رسم معالم مسار الجماعة الأمنية و الاندماج، إذ من الممكن أن يقود هذا الأخير إلى تسريع عملية الإندماج، كما يمكن أن يتسبّب في التفكّك، سواءا داخل التجمعات السياسية أو بين التجمعات السياسية. فالاعتماد المتبادل المتنامي يرتبط بشكل وثيق بالمسار الشامل للتحديث، وقد وضّح دويتش هذه العلاقة البينية في مقالته تحت عنوان Space and Freedom في 1984، أين أشار إلى أنّ تنامي الاعتماد المتبادل الدولي من الممكن أن تقود إلى عدم توافق بين الجماعات البشرية المتّصلة مع بعضها البعض، وخاصة إذا تنامت مستويات اللامساواة

[1]- *Ibid.*, pp, 350, 351.
[2] - *Ibid.*, p, 351.

على الصعيد الشامل. لأنّ الفواعل في هذه الحالة، تصبح غير قادرة على تنسيق سلوكياتها الموجّهة لتحقيق أهداف معيّنة، وبالتالي نشهد مخرجات لا تخدم الاندماج.[1]

الاعتماد المتبادل هو دالة تابعة لمسار التعاملات البينية، والتغيّر الحاصل في قلب هذا المسار، وكذا حجم التعاملات بين الدول و داخل الدول. بناءا على ذلك، فإنّ الاعتماد المتبادل قد يساهم في تعزيز الإندماج في حالة إذا نجحت الدول بتقليص مستويات اللاتوافق، وفي حالة بزوغ هويّات مشتركة جديدة تحلّ محلّ الهويات القديمة. ولكن في حالة العكس، يصبح هذا الأخير سببا للإقصاء و التهميش، واللامساواة، وخاصة بالنسبة للدول التي تتموقع خارج محيط التجمعات المندمجة.[2]

ولكن تجدر الإشارة، أنّ هذا اللاتوافق و اللامساواة يصبح لهما أثر كبير على مسار التكامل، في حالة توفر الوعي بهما، وهذا الوعي لا ينفصل بحدّ ذاته عن مسار الاتصال الاجتماعي. أي أنّ الاتصال الاجتماعي، هو الذي يحدّد أثر الاعتماد المتبادل على مسار الاندماج، هل سيقود إلى بزوغ هويّات جديدة أو إلى تعزيز الهويات القديمة. وفي حالة إدراك و وعي الأفراد بحالة اللاتوافق الناجمة عن اللامساواة، تتنامى هويّات توازي و تتحدّى شرعية الدولة، وتتخرّب بذلك قاعدة الإذعان للنظام السياسي. أما على المستوى الخارجي، فإنّ هذا النمط من الوعي، يحول دون تطوير توقّعات طويلة الأمد حول التغيّر السلمي.[3]

[1]- Karl Deutsch, "Space and Freedom." *International Political Science Review*, vol.5, no.2 (1984), p, 125.
[2] - *Ibid.*, pp, 126, 128.
[3]- Wolf- Dieter Eberwein, *op. Cit.*, p, 352.

المحاضرة السابعة: المقاربة ما بين الحكومية اللبيرالية

مقدمة:

وضع المفكّر أندرو مورافيسك أسس المقاربة ما بين الحكومية اللبرالية في 1993، وذلك بعد أبحاث ودراسات موسّعة للتجربة الأوروبية. المقاربة ما بين الحكومية الليبيرالية ما هي إلا امتداد للمقاربة ما بين الحكومية المؤسساتية أو الفديرالية، والتي ترى بأن الاتحاد الأوروبي عبارة عن تجسيد لنظام دولي قائم على سياسات التعاون. اقتبس مورافيسك من المنظور الفديرالي مبدأ المساومة، ومن الفكر اللبيرالي، أسس تشكيل الدولة القومية و التعبير عن أفضليات الدولة.

1- المحددات التحليلية للمقاربة مابين الحكومية الليبيرالية:

ترتكز مقاربة مورافسيك على مجموعة من المحددات و المتغّيرات التحليلية، ويمكن تلخيصها في الجدول الموالي:

جدول يوضّح أسس المقاربة اللبيرالية الحكومية:

المقاربة ما بين الحكومية	النظريات اللبيرالية
العرض الدولي (الفواعل السياسية)	**الطلب الدولي على المخرجات (الفواعل المجتمعية)**
• الأفضليات الوطنية • الائتلافات	الضغوط المجتمعية (الأفراد الخواص، جماعات المصالح، المؤسسات والتنظيمات التطوعية)

Source: Andrew Moravscik, preferences and power in the European community: a liberal intergovermentalist approach, *Journal of common market studies*, vol.31, no. 04 (1993), pp, 884.

أولا: عقلانية الدولة في السياسة الخارجية:

يعتقد مورافيسك أنّ كل دولة عقلانية، والعقلانية تشير لاختيار البدائل، وتحديد الأفضليات، وبناء الإئتلافات على أساس حساب تكاليف ومكاسب الاعتماد المتبادل الاقتصادي. بصيغة أدق، الفرصة هي المحدد الأساسي لحل النزاعات التوزيعية بين الدول، فالنظام الداخلي حسب مورافسيك،

هو الفاعل الأساسي الذي يقوم بتحليل الظروف ودراسة البيئة المحيطة بمسار تفويض السلطات إلى المؤسسات فوق القومية. مبدأ عقلانية الدولة و تبعيتها لدالّة المنفعة مقتبس من الفكر الواقعي، والذي يعتبر الدولة كعلبة سوداء، لديها أفضليات محدّدة، لا تنفصل عن الثروة، الأمن، والنفوذ.[1]

ثانيا: تحديد الأفضليات و اختيار البدائل:

حسب المنظور الليبيرالي، فإنّ قرارات الدولة في السياسة الخارجية و في المسار التكاملي، ليست قرارات صادرة بشكل انفرادي من النخبة السياسية، ولكن تم صياغتها بعد صراع طويل بين ***الدولة*** و ***المجتمع***.يؤيد مورافسيك هذا الطرح، ويؤكد أنّ تلك العلاقة بين الدولة و المجتمع مهمّة جدا في فهم مسار صياغة قرارات السياسة الخارجية، بما فيها قرارات التكامل والاندماج، فالسياسات الخارجية للدول، سواء التعاونية، أو النزاعية، أو التوافقية ماهي إلا إفراز لتلك الضغوط الصادرة عن الجماعات المجتمعية الداخلية.[2] هذا لا يعني أنّ المصالح الوطنية التي حدّدها الفكر الواقعي غير مهمّة، ولكنها لا تنحصر في المصالح ذات الأبعاد الأيديولوجية أو الصراع، أو النفوذ، إذ هناك مصالح أخرى من شأنها رفع مستويات السلام في العالم. كما أنّ دراسة التكامل تقتضي فهم البيئة الداخلية و تحليل التفاعلات الاستراتيجية ما بين الدول، لأنّ مسار التكامل، بالأساس، مشكّل من مرحلتين أساسيتين، وهما:

المرحلة الأولى: حيث تحدّد الحكومات مصالحها الداخلية بعد دراسة التفاعلات المختلفة بين الفواعل المؤثّرة؛

المرحلة الثانية: حيث تتفاوض الدول فيما بينها على المطالب التي يتم صياغتها داخليا.

من ضمن الفواعل الداخلية و الأساسية في تحديد أفضليات الدولة، نجد: الأفراد، والمؤسسات التطوعيّة، وجماعات الضغط، فهي الفواعل المساهمة في صياغة السياسات، أولويّات الدولة. ظاهريا، يبدو لنا أنّ السياسات الخارجية يتم اتخاذها من طرف الحكومات، ولكن بعد تحليل معمّق، قد نكتشف أنها تابعة لمطالب المجتمع المدني، والذي لا يسمح لأهداف وهويّات النخبة السياسية أن

[1]- Andrew Moravscik, "Preferences and Power in the European Community: a liberal inter-governmentalist approach," *Journal of common market studies*, vol.31, no. 04 (1993), pp, 480, 481.
[2] - *Ibid*., p, 483.

تطغى على القرارات النهائية. إذن، الجماعات المجتمعية فاعل أساسي في قرارات التكامل الإقليمي، وكل جماعة لديها هوية، نفوذ، ومصالح، والتي من الممكن أن تتغيّر عبر الزمان و المكان.[1]

العلاقة بين المجتمع و الحكومة،مثل العلاقة بين الرئيس و المساعد، حيث تقوم الفواعل المجتمعية النافذة و الفاعلة بإحالة مطالبها للحكومة من أجل دراستها، وباعتبار أنّ الهدف الأساسي للنخب السياسية هي الحفاظ على بقائها في السلطة، سوف تعمل جاهدة من أجل تلبية هذه المطالب حتى تحصل على تأييدها و دعمها. بعدها، يتم تحويل هذه المطالب بشكل مباشر أو غير مباشر عبر المؤسسات المحلية و مجالس التمثيل السياسي، وبعد دراستها وتحليلها، تقوم الدولة بنقلها إلى المرحلة الثانية، أي مرحلة المفاوضات الدولية. لكن، هذا لا يعني، حسب مورافيسك، أنّ جميع أهداف و قرارات السياسة الخارجية المتعلّقة بالمسار التكاملي يتم صياغتها عبر الضغوط المباشرة، إذ هناك بعض القرارات التي يتم الفصل فيها من طرف النخب السياسية.[2] ضف لذلك، ليس جميع الجماعات الضاغطة تمتلك نفس المكانة ونفس فضاء النفوذ، فقد يكون تأثيرها في دولة معيّنة ضعيف جدّا ، وخاصة إذا كانت منقسمة ومشتّتة، ومصالحها مبهمة. ويعتقد مورافيسك بوجود عاملين من شأنهما جعل جماعة الضغط قادرة على فرض مطالبها ، وهما: الوحدة و القوة.[3]

ثالثا: مبدأ المساومة أو التفاوض الحكومي: إن تقدّم مسار التكامل لا يكون بشكل تلقائي، ولكن عبر مفاوضات حكومية، والتفاوض ليس عملية سهلة بل إنّ نجاحه مرهون بالعديد من العوامل، والتي قد تؤثر على المخرجات التوزيعية وكذا التحالفات الداخلية، من أهم هذه العوامل: تدفّق المعلومات، القدرات الاتصالية، استجابة الحكومة أو ردود الأفعال الحكومية، القدرات المؤسساتية، كيفية فهم النخبة الحاكمة للمصالح المطروحة، القدرة على الالتزام بالقرارات المتّخذة، سمعة الفواعل المشاركة في التفاوض، تكاليف وخسائر المسار التفاوضي، أولويات النخبة الحكومية، وكذا ممارسات الفواعل التي تقود التفاوض من أجل التكامل. [4]

[1] - *Ibidem*.
[2] - *Ibidem*.
[3]- *Ibidem*.
[4]- *Ibid.*, p, 497.

كل هذه العوامل، لا بد أن تؤخذ بعين الاعتبار من أجل دراسة فعالية المسار التفاوضي. كما يجب تسليط الضوء على السياق الذي يحيط بهذا المسار التفاوضي، فالتفاوض لا بد أن يكون طوعيا واختياريا و ليس إجباريا، أو بضغط من قوة عسكرية، أو إفراز لعقوبات اقتصادية. من جهة أخرى، يشير مورافيسك، أنّ التفاوض الحكومي لا بد أن يكون انطلاقا من بيئة تتوفّر على معلومات دقيقة، أي أنّ المفاوضون الحكوميون لا بدّ أن يكونوا على دراية واسعة بجميع أبعاد المسار التكاملي، سواء تعلّق الأمر بالتفاعلات الداخلية أو التفاعلات الخارجية، الأمر الذي سوف يمكّنهم من صياغة الأولويّات وتحديد الفرص قبل اتخاذ القرار النهائي.أخيرا، لا يجب أن يكون التفاوض حول مسار التكاملي مكلّف جدّا، لأنّ هذا الأمر قد يقود إلى تراجع الفواعل الحكومية و يعرقل المسار التفاوضي.[1]

بدون شك، التفاوض حول التكامل و صياغة سياسة تعاونية دولية أمر لا مفرّ منه، وخاصة مع تطور الأوضاع الدولية. فالتدفق المتنامي للسلع و الخدمات عبر الحدود قد يخلق شبكة تعاونية بينية دولية، والتي بدورها سوف تؤسس الأرضية لصياغة و مأسسة السياسة التعاونية ، لكن هذه التعاون البيني لا يكون إلا عبر الحكومات. فالحكومات ليست عبارة عن فواعل متصارعة تبحث عن النفوذ والقوة فقط، ولكن لديها حافز من أجل التعاون و التنسيق، شريطة أن يقود هذا التعاون إلى زيادة رقابتها على المخرجات الداخلية، ويمكنها من تحقيق الأهداف التي لم تتمكن من تحقيقها خلال حالة الصراع. ففي العديد من الحالات، قد تكون تكاليف السياسات الحمائية أكثر من المكاسب، ولهذا لا بد من تبنّي سياسات داخلية تساعد على رفع العائدات الاقتصادية.[2]

فتقييد حركة التصدير و الاستيراد قد لا يخدم مصلحة الجماعات المجتمعية الداخلية وكذا الخارجية، وبالتالي تتنامى الضغوط على النخبة المحلية الحاكمة. في هذه الحالة، يستحسن تحرير حركة السلع والخدمات وتنسيق السياسات الانتاجية، والتي تساعد على الدفع بعملية التحديث، كما أنها تخلق لنا سياسة توزيعية أكثر فعالية، وتحقق نتائج إيجابية على مستوى المسار الإنتاجي. من جهة أخرى،

[1] - *Ibid*., p, 498.
[2] - *Ibidem*.

يساعد التعاون الدولي على خلق تنسيق عالي المستوى في الميدان الاقتصادي ما بين الحكومات، ويسمح للدولة بتوفير الحاجات الفردية للمواطن بتكاليف أقل، وبالتالي رفع مستوى الرفاه الاجتماعي و تعزيز العلاقة بين الحاكم والمحكوم. وبذلك، يشير مورافسيك، أنّ النهج الواقعي ليس الوسيلة الوحيدة لتعزيز التماسك الداخلي، فتنسيق السياسات الاقتصادية من شأنه أن يرسّخ شرعية النخبة الحاكمة و يعزّز نفوذ الدولة. لكن، هذا لا يعني أنّ جميع الدول سوف تتحصّل على نفس المكاسب من المسار التعاوني، بل هناك تفاوت في توزيع هذه الأرباح الدولية، وهذا التفاوت لا ينفصل عن المسار التفاوضي.[1]

2- مراحل مسار صناعة القرار:

في 1998، قدّم أندرو مورفيسك دراسة جديدة يوضّح فيها أسس التحليل و اتخاذ القرار وفق المقاربة مابين الحكومية الليبيرالية، مع إدراج بعض التعديلات، وقد اقترح المخطط في الصفحة الموالية. يشير المخطط إلى ثلاثة مراحل أساسية، وهي:

- المرحلة الأولى، وهي مرحلة تشكيل الأفضليات الوطنية، والتساؤل المحوري الذي يطرحه مورافسيك، هل المتغيّر الأساسي في صياغة أفضليات الدولة هي المصالح الاقتصادية أو المصالح الجيوبوليتيكية. ويجيب، أنه من خلال دراسته للتجربة الأوروبية، يعتقد أنّ المصالح الاقتصادية هي الأكثر أهمية.[2]

[1] - *Ibidem*.
[2]- Andrew Moravcsik, *The Choice for Europe* (Ithaca: Cornwell University Press, 1998), p, 63.

جدول يوضّح أفضليات و مراحل اتخاذ القرار في المسار التكاملي حسب أندرو مورافسيك:

المراحل	مرحلة تشكيل الأفضليات الوطنية	مرحلة المساومة بين الدول	مرحلة الخيار المؤسساتي
	التساؤل المطروح: ماهو مصدر الأفضليات الوطنية ؟ هل هي المصالح الاقتصادية أو المصالح الجيوبولوتيكية؟	التساؤل المطروح: بالنظر للأفضليات الوطنية، ما الذي يفسّر الفعالية و المخرجات التوزيعية للمساومة بين الدول؟ هل هو الاعتماد المتبادل غير التناظري أو المقاولاتية فوق القومية _ أي الفواعل والمؤسسات فوق القومية_	التساؤل المطروح: ما الذي يبرّر تحويل السيادة للمؤسسات فوق القومية؟ هل هي أيديولوجية فديرالية أو إدارة تقنوقراطية مركزية أو إلتزام أكثر مصداقية؟
	تحديد الأفضليات	**الاتفاق بين الدول**	**الخيار حول إنابة أو توجيه عملية صناعة القرار نحو المؤسسات الدولية**

Source: Andrew Moravcsik (1998), *op. Cit*., p, 24

- المرحلة الثانية، وهي مرحلة المساومة بين الدول، والتي تسعى لشرح فعالية المفاوضات و المخرجات التوزيعية لهذه المفاوضات، وهنا يمكن طرح تفسيرين أساسيين ومتعارضين: يمكن أن تكون المرحلة تابعة للاعتماد المتبادل غير التناظري أو إلى المقاولاتية فوق القومية. وحسب مورافسيك، فإنّ

الاعتماد المتبادل اللاتناظري يمتلك قوة تفسيرية أكبر، فبعض الدول تكون لديها العديد من الرهانات على المحك، مقارنة بدول أخرى، وسوف تعمل بشكل أكبر من أجل التأثير بالمخرجات، ومن الممكن أن تقدّم عدّة تنازلات خلال هذا المسار. في حين، فواعل الجماعة أو المؤسسات فوق القومية يكون محدودا جدّا، وغير مهم[1].

- المرحلة الثالثة، وهي مرحلة الخيار المؤسساتي، التي توضّح لماذا تختار الدول نقل عملية صناعة القرار للمؤسسات الدولية، مثل المفوضية الأوروبية أو محكمة العدل الدولية. وقد أجاب مورافسيك، أنّ عملية تحويل جزء من السيادة أو نقل القرار للمؤسسات فوق القومية ليس بسبب الإيمان بأيديولوجية فديرالية، ولكن بسبب الرغبة في الحصول على التزامات أكثر و ذات مصداقية. فالتنازل عن جزء من السيادة هو استراتيجية عقلانية من طرف الدول الأعضاء من أجل الحصول على التزامات ذات صلة بقرارات مستقبلية، أو من أجل تشجيع التعاون في المستقبل، أو تحسين تنفيذ الاتفاقيات في المستقبل.[2]

3- الانتقادات الموجّهة للمقاربة مابين الحكومية الليبيرالية:

وُجّهت العديد من الانتقادات للمقاربة مابين الحكومية الليبيرالية، وخاصة فيما يتعلق بإهمالها لدور المؤسسات فوق القومية. فمن الغريب أنّ مقاربة قائمة على الخيار المؤسساتي، ومع ذلك، تهمل دور المؤسسات فوق القومية في المسار التكاملي. من أهم المقاربات التي وجّهت انتقادات واسعة لمابين الحكومية الليبيرالية، هي: المقاربة المؤسساتية، والتي اهتمت بشكل كبير بدراسة دور المؤسسات فوق القومية في عملية صناعة القرار، وخاصة في الاتحاد الأوروبي. وتجدر الإشارة أنّ المقاربة المؤسساتية تشمل ثلاثة تيارات متباينة: المؤسساتية التاريخية، المؤسساتية السوسيولوجية، مؤسساتية الفاعل العقلاني. فالمؤسساتية التاريخية تدرس كيف تُهيكل استجابة الدول للتحديّات الجديدة عبر المراحل التاريخية المختلفة، وقد درس بيرسون *Pierson* بشكل مفصّل التغيرات الحاصلة على مستوى

[1] - Andrew Moravcsik, (1998), *op. Cit*, p, 64.
[2] - *Ibid*., p, 73.

المؤسسات الأوروبية، وكيف ساهمت هذه الاستجابة في مسار التكامل الأوروبي.[1] أما المؤسساتية السوسيولوجية لا تمنح اعتبارا كبيرا للقواعد الرسمية و الاجراءات، ولكن تهتم بالأنظمة الرمزية، البعد الثقافي، والبعد الهويّاتي، أو البعد المعياري. فهي لا تنظر للمؤسسة كمجموعة من القواعد الرسمية و الإجراءات القانونية.[2]

في المقام الثالث، مؤسساتية الفاعل العقلاني، والتي تؤكد أنّ الدولة ليست الفاعل العقلاني الوحيد في مسار التكامل، فالمؤسسة فوق القومية تعتبر فاعلا عقلانيا أيضا. فالمفوضية الأوروبية تساهم باقتراح التشريعات، وتساهم بطريقة تنفيذ القرارات و السياسات التي تم إقراراها من طرف الدول الأعضاء. الأكثر من ذلك، هناك من الباحثين الذين يؤكدون أنّ المؤسسة لا تحرص فقط على تطبيق القرارات، ولكن تساهم حتى في إصلاح الاتفاقيات أو صياغة الاتفاقيات، في هذا الصدد، يمكن الإشارة إلى دراسة دريك بيك *Derek Beack* حول دور المؤسسات فوق القومية الأوروبية في الإصلاحات المتعاقبة منذ منتصف الثمانينات إلى غاية 2004. من خلال التحليل، توصّل أنصار المؤسسية إلى أنّ الدول الأعضاء تواجه العديد من الصعوبات خلال مرحلة التفاوض، بسبب تكاليف التفاوض أو بسبب مشاكل التعاون و التنسيق. وفي الحالات المماثلة، تلجأ الدول الأعضاء إلى أمانة المجلس الأوروبي أو المفوضية الأوروبية من أجل الحصول على معطيات قانونية و تقديم المساعدة اللازمة للوساطة في الاتفاقيات.[3] لكن، تأثير المؤسسات فوق القومية حسب ديريك تابع لمجموعة من العوامل، وهي: الموارد، السياق المحيط بالمفاوضات، والاستراتيجيات القيادية.[4]

[1]- Paul Pierson, "The Path to European Integration: A Historical Institutional Analysis," *Comparative Political Studies*, Vol. 29, No. 1, (1996), pp. 123-163.
[2]- Peter A Hall And Rosemary C.R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," *Political Studies*, Vol. 44 (1997), pp. 947, 949.
[3]- Derek Beach, *The Dynamics of European Integration: Why and when EU institutions matter (*Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005), pp, 18, 20.
[4] - *Ibid*., p, 26.

خلاصة:

بالرغم من تعدّد و تنوع نظريات التكامل و الاندماج في العلاقات الدولية، إلا أنها تتفق حول الحافز و دافع الاتحاد، ألا و هو الدافع الأمني. فأغلب النظريات تنطلق من تلك الرغبة لتشكيل عالم خالي من الحروب الدولية و الصراعات. لكن، تختلف كثيرا حول فواعل التكامل، منهج التكامل، ونمط التكامل. وهذا الاختلاف لا ينفصل عن السياق الذي تطوّر و نما فيه كل إطار نظري. فهناك التي تركّز على محورية الفاعل الحكومي في الدفع بمسار التكامل، وتؤمن بأن الدولة مازالت الفاعل الأساسي و المسؤول عن اتخاذ القرارات الأساسية على مستوى السياسة الخارجية، مثل: الفديرالية، مابين الحكومية، وما بين الحكومية اللبيرالية.

من جهة أخرى، نجد المنظورات التي تمنح الأولوية بشكل أكبر للسياسات الدنيا و الفواعل غير الحكومية، حيث ترى أن الحكومات و السياسات العليا قد تقود إل انشقاقات واسعة وتعيق مسار التكامل. بالمقابل، فإن القضايا الاجتماعية و الاقتصادية تدفع بشكل تلقائي إلى التكامل، وخاصة إذا نظرنا إلى التطّور التكنولوجي و الثورة المعلوماتية التي تعرفها الدول في الوقت المعاصر. فكثافة التعاملات الاقتصادية و الاتصالات بين المجتمعات، وكذا تنامي الفواعل غير الحكومية العابرة للقومية يجبر الحكومات الحالية على صياغة سياسات تعاونية مشتركة، والتي من الممكن أن تتحول إلى مؤسسات فوق قومية على المدى البعيد.من أهم النظريات المؤيدة لهذا الطرح، هي: النظرية الوظيفية، بجميع تياراتها، المقاربة الاتصالية، ومنظور الاعتماد المتبادل.

قائمة المراجع:

باللغة العربية:

1. إسماعيل بن حماد الجوهري، *الصحاح: تاج اللغة وصحاح العربية* (بيروت: دار العلم للملايين، ط4، 1987).
2. صبحي تاورس قريصة، مدحت محمد العقاد، *النقود والبنوك والعلاقات الإقتصادية الدولية*(بيروت: دار النهضة العربية، 1983)
3. علي القزويني، *التكامل الإقتصادي الدولي والإقليمي في ظل العولمة*(طرابلس: أكاديمية الدراسات العليا، 2004)
4. - جيمس دورتي، روبرت بالستغراف،*النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية*(تر: وليد عبد الحي).(بيروت: كاظمة للنشر و الترجمة والتوزيع ، 1985).
5. عبد الناصر جندلي، *التنظير في العلاقات الدولية بين الإتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية*(الجزائر: دار الخلدونية، 2007).

باللغة الأجنبية:

الكتب:

1. Beach Derek, *The Dynamics of European Integration: Why and when EU institutions matter* (Basingstoke: Palgrave Macmillan, 2005),
2. Burgess Micheal, *Federalism and European Union : The building of Europe, 1950-2000* (London: Routledge, 2000).
3. Deutsch Karl, *Political community and the north Atlantic area- International organization in the light of historical experience* (Princeton: Princeton University Press, 1957).
4. Deutsch Karl, *The Nerves of Government. Models of Political Communication and Control* (New York: The Free Press, 1966).
5. Elazar Daniel, *Exploring Federalism* (USA: the University of Alabama Press, 1987).
6. Elazar J Daniel, *Covenant and Civil Society* (USA: Transaction Publishers, New Brunswick, 1998).
7. Harald Hageman (ed), *Diedeutschsprachigewirtschaftswissenschaftliche Emigration nach 1933*,(Marburg: Metropolis, 1996).
8. Kenen Paul,*The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View* (Chicago: University of Chicago Press, 1969).
9. King Preston, *Federalism and Federation* (London: Croom Helm, 1982).
10. Lindberg Leon, The Political Dynamics of European Economic Integration (Stanford: stanford university press, 1963).
11. Mitrany David (ed), *The Functional Theory of Politics* (London School of Economics & Political Science: Martin Robertson, 1975).
12. Mitrany David (ed), *The Functional Theory of Politics* (London: Martin Robertson Edition, 1975),
13. Nye Joseph and Robert Keohane, *Power and Interdependence: world politics in transition* (Boston: Littl Brown and Co, 1977),

14. Philomena Murray and Paul Rich (eds), *Visions of European Unity* (New York: Westview Press, 1996).
15. Viner J, *The Custom Unions Issue* (New York: Palgrave, 1950).
16. Wheare, K. C, Federal Government (London: Oxford University Press, 4 th Edition, 1963).
17. William H. Riker, *Federalism : origin, operation, significance* (USA: Little, Brown and Company, Boston and Toronto, 1964).

المقالات:

1. Bougheas S and AL., "Infrastructure, transport costs and trade," *Journal of International Economics*, no.47 (1999).
2. C Figuière C and L Guilhot, "Caractériser les processus régionaux, les apports d'une approche en termes de coordination,"*monde en développement*, no. 135 (2006).
3. Deutsch Karl, "Space and Freedom." *International Political Science Review*, vol.5, no.2 (1984)
4. Dorothy Anderson, "*David Mitrany (1888-1975): An Appreciation of His Life and Work*,"*Review of International Studies*, no. 24 (1998).
5. Dosenrode Soren, Federalism Theory and Neo-functionalism: Elements for an Analytical Framework, working paper, vol. 02, issue. 03, centrostudisulfederalismo, 2010, Italy
6. EberweinWolf- Dieter, "The Future of International Warfare: toward a global security community," International political science review, vol.16, issue.04 (1995) p, 346
7. Francois, J., and M. Manchin, "Institutions, Infrastructure, and Trade," *World Development*, vol.46, no.1 (2009).
8. A Hall Peter. And Taylor Rosemary C.R. Taylor, "Political Science and the Three New Institutionalisms," *Political Studies*, Vol. 44 (1997), pp. 947, 949.
9. Lindberg Leon, "Political Integration as a Multidimensional Phenomenon Requiring Multivariate Measurement," *International Organization*, vol.24, no.04, (1970).
10. Mundell, R. A. "A Theory of Optimum Currency Areas," *The American Economic Review*, vol. 56, no. 04, (1961).
11. McKinnon, R. I. "Optimum Currency Areas," *The American Economic Review*, vol.53, no.4 (1963).
12. Mihai Alexanderescu, "David Mitrany:from federalism to functionalism," *Transylvanian review*, vol. XvI, no. 01, 2007
13. Mitrany David, "The Functional Approach to World Organization," *International Affairs*, vol. 24, Issue. 03, 1948
14. MogaTeodor Lucia, "the Contribution of the Neo-Functionalist and Intrgovernmentalist Theories to the Evolution of the European Integration process," *Journal of alternative perspectives in the social sciences*, vol.01, no. 03 (2009),
15. MoravscikAndrew ,"Preferences and Power in the European Community: a liberal intergovernmetalist approach,"*Journal of common market studies*, vol.31, no. 04, (1993).

16. Joseph Nye and Robert Keohane, "Power and Interdependence Revisited," *International Organization,* vol.41, no.04 (1987).
17. Pierson, Paul, "The Path to European Integration: A Historical Institutional Analysis," *Comparative Political Studies,* Vol. 29, No. 1, (1996).
18. Rodrik D, " How Far Will International Economic Integration Go?," *Journal of EconomicPerspectives,* vol.14, no.01 (2000).
19. Schmitter Philippe, Ernest Haas and the Legacy of neo-functionalism, Journal of European public policy, vol 12, issue.02 (2005),
20. Schmitter Philippe C. Schmitter and Zoe Lefkofridi, "Neo-fuctionalism as a Theory of Disintegration," *Chinese political science review,* vol.01, No. 01, 2016.

فهرس المحتويات:

مقدمة: 3

المحاضرة الأولى:التكامل و الاندماج: دراسة في الإطار المفاهيمي و التصنيف 4

مقدمة: 4

الإطار المفاهيمي للتكامل ..... Erreur ! Signet non défini.

أنماط التكامل: 7

التكامل الاقتصادي الاقليمي: 8

التكامل السياسي 9

التكامل المادي/الفيزيائي 11

التكامل الأمني 12

خلاصة: 13

المحاضرة الثانية:النظرية الفديرالية 14

مقدمة: 14

تعريف الفديرالية: 14

مدارس الفكر التكاملي الفديرالي 15

المدرسة اللبيرالية: 15

الفكر الفديرالي في المدرسة الواقعية: 17

خلاصة: 19

المحاضرة الثالثة:الوظيفية التقليدية 20

مقدمة: 20
موقف دافيد ميتراني من النظرية الفديرالية: 21
مسلمات النظرية الوظيفية التقليدية: 24
الانتقادات الموجّهة للطرح الوظيفي التقليدي في العلاقات الدولية: 30
المحاضرة الرابعة:الوظيفية الجديدة و الوظيفية الجديدة–الجديدة 32
مقدمة: 32
أسس النظرية الوظيفية الجديدة: 33
الفرضيات الأساسية للوظيفية الجديدة: 36
الانتقادات الموجّهة للوظيفية الجديدة 40
الوظيفية الجديدة–الجديدة: 41
المحاضرة الخامسة:مقاربة الاعتماد المتبادل 44
مقدمة: 44
سياق ظهور مقاربة الاعتماد المتبادل: 43
الاعتماد المتبادل و الاعتماد المتبادل المركب: 45
المحاضرة السادسة:المقاربة الاتصالية و التكامل الدولي 49
ظهور المقاربة الاتصالية في حقل العلاقات الدولية: 49
أهم مسلمات المقاربة الاتصالية 50
الاتصال و التعبئة الاجتماعية 50
التكامل و الجماعة الأمنية 53

المحاضرة السابعة: المقاربة ما بين الحكومية اللبيرالية.....58

المحددات التحليلية للمقاربة ما بين الحكومية اللبيرالية:.....58

عقلانية الدولة في السياسة الخارجية 58

تحديد الأفضليات و اختيار البدائل:.....59

مبدأ المساومة أو التفاوض الحكومي: 60

مراحل مسار صناعة القرار في المسار التكاملي:.....62

الانتقادات الموجّهة للمقاربة مابين الحكومية اللبيرالية:.....64

خلاصة:.....66

قائمة المراجع: 67-69

باللغة العربية:.....67

باللغة الأجنبية: 68-69

فهرس المحتويات:.....71